



المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
(EMHRF)

التقرير السنوي

نسخة الجمهور

2009

www.emhrf.org

خرج هذا التقرير إلى النور بدعم مالي من المفوضية الأوروبية, والوكالة السويدية للتنمية الدولية, والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية, ووزارة الخارجية الهولندية, وغيره من الصناديق الخاصة الصغيرة, حيث تلقت تبرعات سخية من هذه المؤسسات.

تقع المسؤولية الحصرية بشأن محتويات هذه الوثيقة على المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان (EMHRF), ولا يجوز تحت أي ظرف اعتبار أنها تعكس مواقف المفوضية الأوروبية أو أي من الشركاء الماليين المذكورين أعلاه.



المحتويات

1. المقدمة

2. الموجز التنفيذي

- التصييق على المعارضين، وحرمانهم الحرية، وإساءة معاملتهم
- المضايقات الجسدية والنفسية المتزايدة
- توظيف السلطة القضائية كأداة
- الفئات المعرضة للخطر بوجه خاص
- الصعوبات التشغيلية التي توجهها المنظمات غير الحكومية المستقلة

3. التدخلات لدعم المنظمات والجماعات والمدافعين في مجال حقوق الإنسان

- التدخلات العاجلة لدعم المنظمات غير الحكومية والمدافعين في مجال حقوق الإنسان ممن يواجهون صعوبات أو من هم في خطر
- التدخلات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز موارد المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المستقلة من أجل وضع وتنفيذ برامج ومشاريع تركز على مجالات موضوعية مبتكرة أو حساسة ضمن السياق الإقليمي

4. متابعة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان

- زيارة الجزائر
- اجتماعات المتابعة في أوروبا

5. التدخلات في عام 2009 من منظور إحصائي

- نوع التدخل
- المجالات المواضيعية
- أنشطة المستفيدين
- أنواع النفقات المشمولة
- أنواع المتابعة
- النوع الاجتماعي
- البلدان

6. المسائل التنظيمية

- التقييم الخارجي، 2005-2008
- الشراكات وجمع الأموال
- المعلومات والاتصالات
- تحليل المخاطر والاستدامة
- الإدارة الداخلية

الملحق 1: لمحة عن تدخلات المؤسسة الأوروبية-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الأعوام 2005-2009

1. المقدمة

اتسمت سنة 2009 بالفرص الضائعة لتحقيق انفتاح أكبر لدى المجتمعات، وبترجع وضع حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط¹ وبصفة عامة، تعاني المنطقة من نقص في تنفيذ إصلاحات كبيرة دستورية وتشريعية ومؤسسية من قبل الحكومات، كما تعاني من ظاهرة الإفلات من العقاب، حيث كثيراً ما تعتمد الحكومات على عرقلة إجراء تحقيقات بشأن الإساءات لحقوق الإنسان، ولذا فهي تنتهك التزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي دخلت دول المنطقة كأطراف فيها.²

وبدلاً من اعتماد نموذج إنمائي يستند إلى نهج التنمية البشرية الذي تمثل الحريات الحريات أحد مبادئه المركزية³، تواصلت حكومات المنطقة استخدام تهديد الإرهاب والحركات الدينية/السياسية المتطرفة كذريعة لقمع المعارضة السلمية وإضافة سلطات جديدة إلى ترسانتها القانونية التي تنطوي على قمع كبير في معظم الحالات، كما تعمل على سن أنظمة وقوانين عادية ومراسيم طارئة تهدف إلى تقييد الممارسة الفعالة للحقوق والحريات الأساسية⁴ وبالمثل، وفي توجه يبعث على القلق، أنجزت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية مشروع قانون جديد يهدف إلى فرض سيطرة متنامية على نشاط المنظمات غير الحكومية المستقلة وإلى تقييدها⁵، وذلك عن طريق فرض المزيد من القيود التعسفية والعقوبات الجنائية المشددة، حتى في حال المخالفات الصغرى، على المنظمات غير الحكومية وأعضائها، وعن طريق منح صلاحيات استبدادية جديدة للسلطة التنفيذية.

وتشير هذه التطورات قلماً أكبر لأنها تحدث في منطقة تتفقر باستمرار إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي⁶ والسياسي، وتتسم بوجود برلمانات ضعيفة عموماً وأنظمة قضائية غير مستقلة فهي بالتالي غير قادرة على موازنة الصلاحيات المفرطة التي تمارسها السلطة التنفيذية⁷. ويضاف إلى عدم إحراز التقدم حالات الصراع التي تشهدها المنطقة والتي تسفر عن نتائج مأساوية.

وفي حين لوحظ تحسن في العراق ولبنان، وهما من البلدان التي عانت من الحرب في السنوات الأخيرة، فإن العنف لا يزال واقعاً قاسياً في الحياة السياسية في المنطقة. فقد خلصت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة إلى أن المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي قد انتهكت من جانب إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة، ووجدت أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة في مطلع العام "لم يسبق لها مثيل في قسوتها وأن عواقبها ستدوم طويلاً"⁸ وفي حين أيدت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير تأييداً تاماً وحذرت هي والمنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية الجمعية العامة للأمم المتحدة من ظاهرة الإفلات من العقاب⁹، إلا أن "التحقيقات التي أجرتها كل من إسرائيل والسلطات

¹ تُجمع تقارير كبرى المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان على نطاق واسع على هذا الاستنتاج. انظر، على سبيل المثال، منظمة هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2010، <http://www.hrw.org/world-report-2010>؛ ومنظمة العفو الدولية، تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، MDE 01/001/2009، <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE01/001/2009/en>؛ ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو برنامج مشترك بين الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، صامدون في الاحتجاج، التقرير السنوي لعام 2009، <http://www.omct.org/index.php?id=&lang=eng&articleId=8600>؛ ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، معقل الإفلات من العقاب، سراب الإصلاح: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي لعام 2009، <http://www.cihrs.org/Images/ArticleFiles/Original/510.pdf>.

² تشمل الصكوك ذات الصلة ما يلي: صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة المنبثقة عن الأمم المتحدة، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقيات الأمم المتحدة المشتملة على آليات مراقبة (التعذيب؛ والتمييز العنصري؛ والتمييز ضد المرأة؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم)؛ ومعاهدات ومعايير منظمة العمل الدولية، والإجراءات الخاصة وغير التعاهدية التابعة للأمم المتحدة؛ وإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان؛ واتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط؛ والأحكام الواردة في خطط العمل الوطنية في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية: نهج التنمية البشرية، 2009، http://204.200.211.31/contents/file/DevChallenges_Report_Vol01_Eng.pdf

⁴ قانون الجمعيات، 2008/51، نشرت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً يتناول الحق في حرية تكوين الجمعيات في المنطقة الأورومتوسطية؛ انظر حرية تكوين الجمعيات في المنطقة الأورومتوسطية: التقرير الرصدي لعام 2009، http://en.euromedrights.org/index.php/publications/emhrn_publications/68/4075.html

⁵ انظر حملة المنظمات غير الحكومية دفاعاً عن حرية التنظيم، بيان صحفي صادر من 41 منظمة غير حكومية: نحو "عسكرة" الجمعيات الأهلية: قانون "فاشي" لخنق المجتمع المدني، القاهرة، 22 آذار/مارس 2010. انظر أيضاً البيان الصحفي الصادر من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر: يجب على الاتحاد الأوروبي أن يطالب الحكومة المصرية باحترام حرية تكوين الجمعيات، 21 نيسان/أبريل 2010. نشرت صحيفة الدستور المصرية في عددها الصادر بتاريخ 7 آذار/مارس 2010 بنود مشروع قانون الجمعيات الجديد. انظر كذلك المقابلة التي أجريت مع الدكتور عبد العزيز حجازي، رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، والتي نُشرت في صحيفة الأخبار بتاريخ 10 أيار/مايو.

⁶ يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2009 المعنون "تحديات التنمية في المنطقة العربية" إلى جملة أمور من بينها بقاء المعدل الإجمالي للفقر مرتفعاً – حيث يصل في المتوسط إلى 40 في المئة – ويشير كذلك إلى أن نسبة الشباب بين العاطلين عن العمل تصل إلى أكثر من 50 في المئة، مما يجعل معدل البطالة بين الشباب في الدول العربية من أعلى المعدلات في العالم.

⁷ منظمة العفو الدولية، تحدي القمع: المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، MDE 01/001/2009.

⁸ حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، الاستنتاجات والتوصيات؛ [http://www.2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-24_A/HRC/12/48_\(ADVANCE2\)_48_ADVANCE2.pdf](http://www.2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-24_A/HRC/12/48_(ADVANCE2)_48_ADVANCE2.pdf)

⁹ انظر البيان الصحفي المشترك الصادر من مركز عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق: القانون من أجل الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، والجمعية العربية لحقوق الإنسان، وبدليل: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين، ومركز إنسان لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومركز القدس للمساعدة القانونية، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز رام الله لدراسات حقوق

السلطانية حتى الآن لم تكن فعالة.¹⁰ ولا يزال سكان قطاع غزة يختنقون ويعيشون في ظل عزلة متزايدة. وقد غدت منظمات المجتمع المدني التي أدانت الانتهاكات ودعت إلى قيام نظام قضائي نزيه ومحايدهم هدفًا لسلسلة من المحاولات الرامية إلى تجريدها من الشرعية والحد من نطاق حرياتها المختلفة.¹¹

لقد نددت مقرررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان مجدداً وبعبارة قوية التوجه الباحث على القلق الرامي لوصم وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين غالباً ما تساوي سلطات الدولة ووسائل الإعلام المملوكة لها بين أنشطتهم وأنشطة "الإرهابيين" و"أعداء الدولة"، أو أنشطة "المعارضين السياسيين" في الحالات الأقل شدة. وشددت تحديداً على أنه "ينبغي، على العكس من ذلك، الإشادة بالدور الهام الذي يؤديه وبما يبذلونه من جهود من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتمتع الجميع بها تمتعاً كاملاً."¹² ولكن المدافعين عن حقوق الإنسان لا يزالون في كثير من بلدان المنطقة يتعرضون للانتهاكات مثل الرقابة المستمرة، والخطر التعسفي على سفرهم إلى خارج البلاد، والطردهم التعسفي، والاعتداءات البدنية، والضغط على أسرهم وأصدقائهم، وأعمال التخريب والحملات الخبيثة في وسائل الإعلام، والاستخدام المتزايد للتهديدات بالقتل كما حصل في الآونة الأخيرة.

وتتصدر القائمة (إلى جانب الوضع السائد في ليبيا والذي لا يمكن احتمالته) ممارسات الأنظمة القضائية والأمنية في سوريا وتونس، والتي تواصل مصادرة الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات وحرية التنقل وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع والضغط على المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بأسلوب تعسفي تماماً وبإفلات من العقاب. وفي عام 2009، وبينما كان لا يزال عدد غير محدود من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين السوريين يقبعون في السجون، أطلقت حملة قمع واسعة ضد عدد كبير من الصحفيين والمدونين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان وشخصيات بارزة في الحركة السياسية الكردية.¹³ وقد أفضت بصورة دورية إلى حالات من الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة. ولا يزال هناك أكثر من 100 مدافع عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهم ممنوعون من السفر،¹⁴ حتى وإن كان سفرهم لأسباب صحية، وما انفكت السلطات تستهدف جماعات حقوق الإنسان المستقلة من خلال دعاوى المحاكم أو الإغلاق التعسفي لمكاتبها. أما في تونس، وصلت حملة التضييق على حرية التعبير، المدانة منذ سنوات عديدة، إلى مستوى غير مسبوق في سياق الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2009. وقد أدان العديد من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان غوغائية الحكومة التونسية وتحويل الانتخابات إلى استفتاء شعبي لصالح الرئيس في نهاية الفترة الرئاسية. وقد تعرض الصحفيون إلى الاعتداء الجسدي، والمراقبة عن كثب، والإقامة الجبرية، كما استهدفهم حملات تشهير عنيفة في وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة، وصدرت بحقهم في محاكمات جائرة أحكام تعسفية بالسجن لمدد تتراوح بين 3 و 6 أشهر. وفي الوقت نفسه، وفي حين أن معظم المنظمات الدولية رحبت بالإفراج المشروط عن قادة حركة الاحتجاج الاجتماعي في الحوض المنجمي،¹⁵ لا يزال المحتجون بانتظار استعادة حقوقهم المدنية والسياسية وبانتظار إجراء تحقيقات مستقلة فيما تعرضوا له من معاملة سيئة أثناء فترة احتجازهم. كما لم تتم إعادة تنصيبهم في نشاطاتهم المهنية. ومن الأمثلة المتصلة بهذا السياق كذلك استمرار استهداف النقابات المستقلة في الجزائر من قبل الحكومة التي تمارس القمع والتلاعب بصورة متواصلة.¹⁶

الإسكان، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، غولدستون في الجمعية العمومية للأمم المتحدة: يجب على الدول أن تعمل على ضمان حقوق الضحايا وعدم المساومة على سيادة القانون، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

¹⁰ انظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مشروع القرار المدعوم عربياً حول تقرير غولدستون بحرم الضحايا من حقوقهم ويعزز حالة الحصانة، بيان صحفي، 25 شباط/فبراير 2010. انظر أيضاً الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عملية الرصاص المصبوب، قطاع غزة، عام مضي، المسؤولية القانونية عقبة أساسية أمام السلام، كانون الأول/ديسمبر 2009، رقم 533a، <http://www.fidh.org/IMG/pdf/IsraelPalestine533a-2.pdf>

¹¹ انظر بوجه خاص ورقة الموقف الصادرة من مركز عدالة، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ومنظمة بتسيلم، ومنظمة مسلك، ومنظمة بمكوم، ومركز هموكيد، ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، ومنظمة حاخامات من أجل حقوق الإنسان، ومنظمة بيتش دين: "التشريع الذي تدعّمه الحكومة والذي يحد من التمويل الخارجي يسعى إلى تقويض المجتمع المدني في إسرائيل"، آذار/مارس 2010. انظر أيضاً الشبكة الأوروبية-متوسطية لحقوق الإنسان، ورابطة المجلس العالمي للكنائس ومنظمات التنمية الأوروبية، والتعاونية العالمية للتنمية والتضامن، ومؤسسة الخط الأمامي، والمجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب، ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، رسالة مفتوحة مشتركة: بخصوص تقييد نطاق العمل على مدافعي حقوق الإنسان الإسرائيليين والمنظمات العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، 10 آذار/مارس 2010.

¹² الأمم المتحدة، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة مارغريت سيكاغيا، A/HRC/13/22، 28 كانون الأول/ديسمبر <http://www2.ohchr.org/english/issues/defenders/docs/A.HRC.13.22.pdf>

¹³ تعرضت كافة المحاولات الرامية إلى التأكيد على الحقوق الثقافية والاجتماعية للهوية الكردية إلى القمع. انظر التقرير الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 من منظمة هيومن رايتس ووتش، إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا، <http://www.hrw.org/en/reports/2009/11/26/group-denial>

¹⁴ المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، معضلة الحظر المفروض على السفر في سوريا، 2009.

¹⁵ 5-4 تشرين الثاني/نوفمبر 2009: انظر البيان المشترك الصادر من مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والشبكة الأوروبية-متوسطية لحقوق الإنسان: *Tunisie: Les prisonniers du bassin minier de Gafsa-Redeyef enfin libres!*, 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

¹⁶ انظر، على سبيل المثال، تقرير الهيئة الدولية لدعم النقابات المستقلة الجزائرية، بين القمع والتلاعب: النضال الشجاع الذي تخوضه النقابات الجزائرية المستقلة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، الذي يستعرض أهم الحملات التي تنتهجها الحكومة الجزائرية وأجهزة أمن الدولة ضد قادة النقابات المستقلة، بما في ذلك "استنساخ" النقابات المستقلة، والاعتقالات التعسفية، وتجميد التقدم الوظيفي، والفصل بلا مبرر، إلخ.

على الرغم من إحراز تقدم طفيف على صعيد المساواة بين الجنسين، لا تزال الصورة الإجمالية تثير القلق إذ تنزع بعض الحكومات بشكل متزايد لاتباع المواقف التي تتبناها الجماعات السياسية والدينية المحافظة وذلك من أجل إعطاء أنظمتها السياسية شيئاً من مظاهر الشرعية.¹⁷ ففي سوريا، على سبيل المثال، يحافظ مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد والمُعد في عام 2009 على الملامح الرئيسية للتمييز القائم على النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، أخذت الحكومات العربية تستغل قضية المساواة بين الجنسين أكثر فأكثر كأداة سياسية في محاولة لتحسين صورتها في أعين المجتمع الدولي في حين أنها مقصرة للغاية في تنفيذ إصلاحات حقوق الإنسان المطلوبة.¹⁸

وفي مقابل هذه الخلفية الإقليمية، حيث تزداد خطورة العمل في ميدان حقوق الإنسان بصفة مضطربة، لا تقتصر احتياجات المدافعين عن حقوق الإنسان على الدعم السياسي، بل أيضاً الدعم المالي الذي يتم توفيره في الوقت المناسب وبصفة مرنة وسرية لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من التغلب على المصاعب وتطوير خطط لمواصلة النهوض باحترام جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي وسط هذا السياق عمدت المؤسسة الأوروبية-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الارتقاء بمسؤولياتها ووفرت المساعدة إلى 36 مدافعاً عن حقوق الإنسان خلال عام 2009.¹⁹

2- الموجز التنفيذي

أبرز العام 2009 المواقف المتكررة التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب المتوسط وشرقها. وترتبط هذه المواقف ارتباطاً وثيقاً بطبيعة أنشطتهم، وترتبط أيضاً بالاتجاهات السياسية العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتعكس طلبات التمويل التي وردت إلى المؤسسة هذه الاتجاهات وتؤكد على مدى أهمية دور المؤسسة الداعم بالشراكة مع الهيئات الإقليمية والدولية الناشطة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ودعمهم.

من الممكن وضع هذه الاتجاهات وكذلك المواقف التي تبنتها المؤسسة الأوروبية-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في إطار المحاور التالية:

2.1 التضييق على المعارضين، وحرمانهم الحرية، وإساءة معاملتهم: تعرض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة للحرمان من حريتهم في السنوات الأخيرة، وغالباً ما كان يتفاقم هذا الحرمان من جراء سوء المعاملة والإقالات الإدارية وإجراءات أخرى. ونتيجة لذلك، يعاني الكثير من المدافعين من مشاكل صحية خطيرة بل وغالباً ما تكون أسره في وضع متداع للغاية. وقد قامت المؤسسة بمساعدة هؤلاء المدافعين لتمكينهم من تلقي العلاج الطبي المناسب ولتمكين أسرهم من تأمين المتطلبات الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

2.2 المضايقات الجسدية والنفسية المتزايدة: تشتمل الضغوط المتنامية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان على المضايقات الجسدية (التفتيش الجسدي، والاعتداءات ضد المدافعين وضد ممتلكاتهم الشخصية والمهنية، وما إلى ذلك) والمضايقات النفسية (التهديد المباشر وغير المباشر بالقتل، والضغوط الممارسة على أسر المعتقلين لدفعهم لعزل محامهم وإدانة التضامن الدولي، الخ). وفي معظم الحالات، يمكن لمبلغ متواضع يكفي لشراء تجهيزات أو تلبية احتياجات أساسية أخرى أن يحدث فرقاً كبيراً من حيث تصميم المدافعين على مواصلة أنشطتهم.

2.3 توظيف السلطة القضائية كأداة: تشتمل الضغوط الممارسة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان على تجميد الاعتراف القانوني بالأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة أو انعدام هذا الاعتراف. وقد سعت الجماعات والمنظمات المنخرطة في الدفاع عن حقوق الإنسان إلى الحصول على دعم مالي ملموس في ظروف مأمونة ومرنة كي تتمكن من إعادة تنظيم استراتيجياتها ومواصلة أنشطتها اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

2.4 الفئات المعرضة للخطر بوجه خاص: تركت السياسات الرامية إلى إغلاق الحدود الأوروبية والصراعات المستمرة بين إسرائيل وفلسطين وفي العراق بالغ الأثر على المهاجرين واللجئين في العديد من بلدان المنطقة. ونظراً لحجم المشكلة، كانت

¹⁷ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، معقل الإفلات من العقاب، سراب الإصلاح، حقوق الإنسان في العالم العربي عام 2009.

¹⁸ المرجع نفسه. أشارت الأمم المتحدة أيضاً إلى عدم إحراز تقدم كاف على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث لم ترتفع النسبة المئوية للنساء في البرلمانات العربية والتي تبلغ 9 في المئة فقط.

¹⁹ منحت المؤسسة خلال العام مساعدة مالية طارئة أو دعماً استراتيجياً لما نسبته 17 في المئة من المجموع الكلي لطلبات الحصول على المعلومات وطلبات الحصول على التمويل التي وردت إليها من المدافعين عن حقوق الإنسان والتي فاق عددها 200 طلب. وقد قدمت المؤسسة الدعم وفقاً لمعايير الاختيار الرئيسية، والتي يتسنى الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة، www.emhrf.org.

هناك محاولات عديدة لإنشاء منظمات مكرسة لحماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء في الجنوب، في حين اضطرت المجموعات القائمة أصلاً إلى زيادة أنشطتها إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، ارتفع أيضاً عدد المنظمات والجماعات العاملة في المنطقة في مجال قضايا الحقوق الفردية (مثل المثليين). وفي بعض بلدان المنطقة، تكون التشريعات والممارسات التي تؤثر على هؤلاء الأشخاص تمييزية بشكل صريح. أما المنظمات والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يحاولون الاعتراض على هذه القوانين والممارسات وأثارها السلبية على الحقوق الفردية، فقلما يحصلون على اعتراف قانوني أو يواجهون العديد من العقبات أثناء تنفيذ أنشطتهم علناً وبصفة فعالة. وتبعاً لذلك، أولت المؤسسة الأورو-متوسطية اهتماماً خاصاً للجماعات التي يمكن اعتبارها بأنها معرضة للخطر بشكل خاص، وتمثلت استجابة المؤسسة في تقديم الدعم الهادف لتعزيز أنشطة المجتمعات المدنية في المنطقة التي تستهدف تلك الفئات.

2.5 الصعوبات التشغيلية التي توجهها المنظمات غير الحكومية المستقلة: تتباين القدرات التشغيلية التي تتمتع بها المنظمات العاملة في المنطقة كما تتفاوت قدرتها في الحصول على الموارد المالية تفاوتاً كبيراً. وتفتقر العديد من المنظمات غير الحكومية المستقلة إلى الموارد البشرية المؤهلة والموارد المادية اللازمة لمواصلة أنشطتها على نحو فعال وضمان استمراريتها على المدى البعيد. وفي كثير من بلدان المنطقة التي تمر في ظروف صعبة، يكون الحصول على التمويل الخارجي محدوداً للغاية. وثمة العديد من المنظمات الصغيرة التي تود أن ترتقي بأنشطتها إلى مستوى مهني أعلى بيد أنها تفتقر إلى المؤهلات والدعم اللازم لإعداد طلبات الحصول على التمويل المستوفية للمعايير التي تحددها الجهات المانحة الرئيسية. ولذا فقد كانت هناك حاجة لتقديم منح صغيرة تهدف إلى تعزيز الموارد البشرية والقدرات التشغيلية ولا سيما أن هذه النفقات قلما تدخل في اعتبار المؤسسات الدولية الكبرى.

3. التدخلات لدعم المنظمات والجماعات والمدافعين في مجال حقوق الإنسان

يدرج الدعم الذي قدمته المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2009 ضمن فئتين رئيسيتين.

3.1 التدخلات المستعجلة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ممن يواجهون مصاعب أو يتعرضون للخطر

تصرفت المؤسسة خلال فترة قصيرة لتوفير مساعدة مستعجلة بصفة آنية ولموسم وسرية لـ 17 مدافعاً عن حقوق الإنسان الذين كانوا يواجهون مصاعب أو يتعرضون لأخطار في المنطقة.

وفي إطار هذا النشاط، تم إيلاء اهتمام خاص لبلدان المنطقة التي توجد فيها حاجة ماسة بسبب السياق الذي يعمل المجتمع المدني ضمنه (سوريا، الجزائر، تونس، ومصر).

وقد استهدفت تلك التدخلات عدة أوضاع من بينها الأوضاع التالية لتوفير المساعدة المستعجلة:

- حوالي اثني عشر مدافعاً عن حقوق الإنسان ممن كانت حياتهم معرضة للخطر نتيجة لمشاكل صحية حرجة تلقوا مساعدات كي يتمكنوا من الحصول على علاج طبي ملائم في بلدانهم وفي الخارج. وقد استندت القرارات في منح هذا الدعم على عوامل منها الانتهاكات الفظيعة لحقوق المدافعين أو عدم قدرتهم على تحمل مصاريف العلاج بسبب كفايتهم الجارية دفاعاً عن حقوق الإنسان.
- أحد المدافعين عن حقوق الإنسان كان يواجه إجراءات قضائية تعسفية بسبب موقفه المناصر لاحترام حقوق الإنسان، وقد تلقى دعماً لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرته التي كانت تعيش في ظروف صعبة بسبب تعرضه للاعتقال.
- تم توفير دعم لخمسة منظمات حقوق إنسان تواجه عقبات مفاجئة و/أو غير متوقعة من النواحي الإدارية أو المالية أو القانونية، وذلك لتمكينها من تغطية تكاليف العمل وأجرة المقر ومساعدتها على مواصلة نشاطاتها في مناصرة حقوق الإنسان.
- تم توفير دعم لمشاريع يعتمد نجاحها على عوامل حساسة للوقت تهدف إلى توفير المساعدة لعدة طالبي لجوء من الجنوب وتطوير آليات لحماية الحقوق الأساسية والدفاع عنها. وقد استندت القرارات في توفير هذا الدعم على حقيقة أنه من الصعب على تلك المنظمات الحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى ضمن مدة زمنية ملائمة وفي ظل ظروف أمنية مناسبة.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتدخلات المؤسسة في ضمان أن المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الذين يواجهون صعوبات يمكنهم مواصلة نشاطاتهم على المدى المتوسط والمدى البعيد. ولهذا الغرض، سعت المؤسسة إلى إشراك شركاء إقليميين ودوليين لتوفير دعم فعال لعدة مدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهم. وبصفة أكثر تحديداً:

- قامت المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان بدور حاسم في دفع شريكين دوليين إلى تغطية مصاريف إضافية مرتبطة بعلاج طبي تلقاه ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان وإعادة تكاليف عمليات ونفقات أجرة تكبدتها منظمات حقوق إنسان كانت تواجه ظروفًا عسيرة. وفي ثلاثة من تلك الحالات، قامت المؤسسة بدور الوسيط.
- قامت المؤسسة بتنسيق عملها مع منظمة غير حكومية متخصصة لتمكين ستة مدافعين عن حقوق الإنسان كانوا يواجهون مشاكل صحية خطيرة من تلقي علاج إعادة تأهيل إضافية إلى مساعدة لإعادة إدماجهم اقتصادياً.
- قامت المؤسسة الأورو-متوسطية وتواصل القيام بدور استشاري لمنظمتين حديثتي النشأة تواجهان مصاعب وتعاملان في مناطق ريفية، وذلك لتعريفهما بالخطوات الواجب اتباعها في مجالات مثل منهجية المشاريع وجمع التمويل، وزودتهما المؤسسة بقائمة بجهات مانحة محتملة لمشاريعهما المستقبلية.
- قامت المؤسسة الأورو-متوسطية أيضاً بتنسيق أربعة من نشاطاتها في مجال الدعم المستعجل مع منظمات إقليمية ودولية في سياق تدخلاتها التضامنية لمصلحة مدافعين عن حقوق الإنسان (حملات التضامن، بيانات صحفية، بعثات لمراقبة المحاكمات، رسائل لمسؤولين حكوميين، إلخ).

وبصفة عامة، كانت نتائج الدعم المستعجل لهؤلاء المدافعين الأحد عشر والمنظمات غير الحكومية الست إيجابية إلى حد بعيد:

- ساهمت التدخلات في تحقيق تحسينات كبيرة في القدرات الجسدية والنفسية لأحد عشر فرداً من المدافعين عن حقوق الإنسان ممن تلقوا دعماً مستعجلاً لمساعدتهم على التغلب على مصاعب. كما تحسن وضع تسعة مدافعين تحسناً كبيراً بفضل تعويضهم عن تكاليف العلاج الطبي والمستشفيات. وللأسف، ثمة مدافعان لم تحقق حالتها أي تحسن حقيقي؛ فأحدهم لم يتمكن من التغلب على المرض على المدى البعيد بسبب وجود خلل كبير في جهاز المناعة.
- ساعدت التدخلات أيضاً خمس منظمات حقوق إنسان في استعادة استقرارها ووضع خطط عمل لتمكينها من مواصلة نشاطاتها للدفاع عن حقوق الإنسان. وما كان يمكن تحقيق هذه النتائج دون دعم المؤسسة. أما فيما يتعلق بالمشاريع التي يلعب فيها عامل الوقت دوراً حساساً، فإن الدعم الذي وفرته المؤسسة جعل من الممكن تجنب ظروف أسوأ بالنسبة لـ 39 من 42 طالب لجوء كانوا يواجهون ظروفًا عسيرة.

3.2 التدخلات الإستراتيجية الهادفة إلى تعزيز موارد المدافعين والمنظمات غير الحكومية المستقلة لتطوير وتنفيذ برامج ومشاريع تركز على مواضيع مبتكرة أو حساسة في السياق الإقليمي

عقد مجلس أمناء المؤسسة الأورو-متوسطية اجتماعات يومي 28 و 29 آذار/مارس ويومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وقرر خلالها دعم 22 مشروعاً مقدمة من 19 منظمة وجماعة وفرداً من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. وقد أدى هذا الدعم إلى جملة من النتائج من ضمنها زيادة ظهور تلك المنظمات وتعزيز مواردها والقدرات الإدارية اللازمة لتأسيس هياكل تنظيمية أو ضمان التنفيذ الفعال لنشاطات مبتكرة من أجل دعم حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة.

تم توفير دعم إستراتيجي في الأوضاع التالية بصفة خاصة:

- **دفع تكاليف استئجار مكاتب وشراء أجهزة** مرتبطة بتأسيس ثلاثة هياكل جديدة وتعزيز نشاطات أربع مجموعات ومنظمات معنية بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي.
- **دفع تكاليف السفر** المرتبطة ببعثات رصد، وتكاليف إصدار تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان أعدتها ستة جمعيات وجماعات، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي حول هذه الانتهاكات بين المنظمات غير الحكومية، والأوساط الحكومية، والهيئات الحكومية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

▪ **توظيف الكادر المطلوب** من أجل ضمان الإدارة الفعالة للمشاريع المعنية بحقوق الإنسان المقدمة من قبل سبع منظمات (مستشارون قانونيون، ومدراء مشاريع، ومحاسبون، إلخ) ولتوسيع الاتصالات وزيادة آفاق جمع التمويل لمنظمتين تعملان على قضايا حساسة.

▪ **تدريب الأعضاء الشباب** في أربع منظمات على صكوك وآليات حقوق الإنسان، ولمساعدتهم على تطوير وسائل اتصالات ومهارات إدارة المشاريع.

وبصفة خاصة، وفرت المؤسسة دعماً لمدافعين أبادوا تطوير مشاريع تتعامل مع قضايا حساسة وذات أولوية في السياق الإقليمي، واستهدفت جماعات تعتبر مستضعفة بصفة خاصة أو بحاجة إلى مساعدة خاصة.

وفي سياق المشاريع ضمن التمويل العادي والتي اجتذبت اهتمام مجلس الأمناء، تم النظر بصفة خاصة إلى القضايا التالية:

- حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء
- حماية حقوق النساء وتعزيز القيادات النسائية
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة
- حماية حقوق الأقليات
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- مكافحة رهاب المثليين والدفاع عن حقوق المثليين
- مكافحة الإفلات من العقاب

كما قامت المؤسسة ضمن دورها كجهة وسيطة واستشارية لمتلقي دعمها، بما يلي:

▪ شجعت ودعمت تطوير خطط عمل سنوية و/أو متعددة السنوات، وفي بعض الحالات مدعومة بإستراتيجيات لجمع التمويل، وذلك لمصلحة خمس جماعات وجمعيات تعمل في بلدان يسودها مناخ سياسي صعب للمنظمات غير الحكومية. وبالتالي تمكنت المؤسسة من الاستجابة بصفة إستراتيجية لاحتياجات أربعة من هذه المنظمات الخمسة لتمكينها من مواصلة نشاطاتها على المدى البعيد.

▪ تيسير الاتصالات، والعمل كوسيط، وتوفير قائمة بجهات مانحة محتملة و/أو المساعدة في تقديم طلبات التمويل في خمس حالات.

▪ شجعت ست منظمات على الاتصال مع منظمات وطنية أخرى تعمل على مشاريع تتعامل بمواضيع شبيهة في البلدان المعنية، أو الاتصال بشبكات وطنية وإقليمية. وكان الغرض من هذه الاتصالات إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات، وتحري إمكانات التضافر ومبادرات التنسيق، وتلقي دعم غير مالي لتحسين نطاق النشاطات واستدامتها.

من الصعب تقييم النتائج الجارية للتمويل الإستراتيجي الذي تم وفرته المؤسسة للمدافعين، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى أن معظم تلك الشراكات ما زالت جارية. وفي 11 حالة وصلت فيها التدخلات إلى مراحل متقدمة أو تم إنجازها، يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

▪ بفضل الوثائق التي تم إصدارها وإمكانية السفر التي أتاحتها دعم المؤسسة، تمكنت مجموعة معنية بحقوق الإنسان من إطلاق حملة مناصرة نجم عنها الإفراج عن عدد من السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام تعسفية وأودعوا السجن بسبب آرائهم.

▪ تمكنت منظمتان معنيتان بحقوق الإنسان من الحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى من أجل ضمان استقلالها وإمكانية استمرار نشاطاتها على المدى المتوسط.

▪ تمكنت منظمة مكرسة للدفاع عن حقوق النساء من تطوير إستراتيجية وطنية بالتنسيق مع جهات أخرى استجابة إلى تنامي المضايقات والقمع السياسي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

- تمكنت منظمتان معنيتان بحقوق الإنسان من تأسيس هياكل جديدة مصممة لدعم ضحايا الانتهاكات وتقديم الاستشارات لهم. وقد تلقت إحدى المنظمتين دعماً من شبكة وطنية مما مكنها من زيادة فاعليتها وتطوير خطط لمواصلة نشاطاتها على المدى البعيد.
- تمكن ما يقارب 40 فرداً ينتمون لمنظمات غير حكومية من المشاركة في تدريب حول الصكوك والآليات المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، وحول تطوير وسائل الاتصال وإدارة المشاريع.
- تمكن عدة فاعلين إقليميين ودوليين من تلقي معلومات مفصلة حول وضع وحالة انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بفضل إصدارات معينة أعدتها أربع جماعات من المدافعين وبدعم من المؤسسة.

4. متابعة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان

في عام 2009، جرت مراقبة ومتابعة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل أساسي من خلال إقامة اتصالات دورية واستدامتها مع متلقي التمويل ومع الشركاء الآخرين للمؤسسة الأورو-متوسطية، كما ذكر آنفاً. وتمثل الغرض من ذلك في تقييم أثر الدعم المقدم وضمان فرص الحصول على الدعم على المدى الطويل حيثما لزم الأمر. وقد تم تنفيذ نشاطين إضافيين خلال العام سعياً لتحقيق هذا الهدف.

4.1 زيارة الجزائر

تمثل الغرض الأساسي من زيارة المؤسسة الأورو-متوسطية في التعرف إلى أنشطة المجتمع المدني التي يمكن أن تستفيد من دعم المؤسسة، وذلك بعد إرسال بعثة أولية تكونت من مستشارين في حزيران/يونيو 2008.

سعت البعثة الأولى إلى تقديم لمحة عامة عن نشاط المنظمات غير الحكومية في هذا البلد الذي يتسم ببيئته الصعبة لنشاط الجمعيات، وإلى رفع توصياتها. وقد أتاحت زيارة المتابعة فرصة مقابلة منظمات حقوق الإنسان التي حظيت أعمالها بإشادة المستشارين عقب زيارتهما في عام 2008، كما أتاحت رفع توصيات إلى المجلس كي يتمكن من اتخاذ قرارات بشأن أي مقترحات ترد إلى المؤسسة.

كما أتاحت الزيارة فرصة الاجتماع بشركاء المؤسسة من أجل مناقشة المشاريع الجارية، ولقاء ممثلين عن المجتمع المدني الجزائري والمنظمات الدولية والبعثات الأجنبية لتعريفهم بعمل المؤسسة وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المؤسسة وهذه الجهات.

وقام المجلس بمناقشة تقرير الزيارة في اجتماعه المنعقد يومي 28-29 آذار/مارس 2009 ومناقشة التوصيات بشأن إطلاق مبادرات جديدة وإجراء المتابعة. ونتيجة لذلك، تم إجراء المتابعة مع خمسة شركاء، وتقديم الدعم لمدافع كان يواجه صعوبات، وتقديم الدعم كذلك لمنظمتين غير حكوميتين من أجل تمويل مشاريع تتناول قضايا حساسة ومبتكرة في الجزائر. كما تم إطلاع عدة شركاء دوليين للمؤسسة على مجريات الزيارة وبعض التوصيات.

4.2 اجتماعات المتابعة في أوروبا

تم عقد اجتماعات للمتابعة ضمت ممثلين عن مجلس المؤسسة الأورو-متوسطية وأمانتها العامة، ومدافعين ممن يواجهون صعوبات، ومتلقين لتمويل المؤسسة في التواريخ التالية في عام 2009: 4-7 حزيران/يونيو، 15-16 أيلول/سبتمبر، 19 تشرين الثاني/نوفمبر، 26 كانون الأول/ديسمبر.

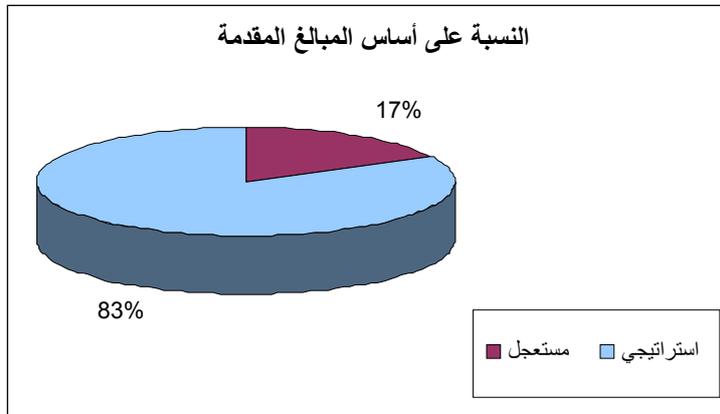
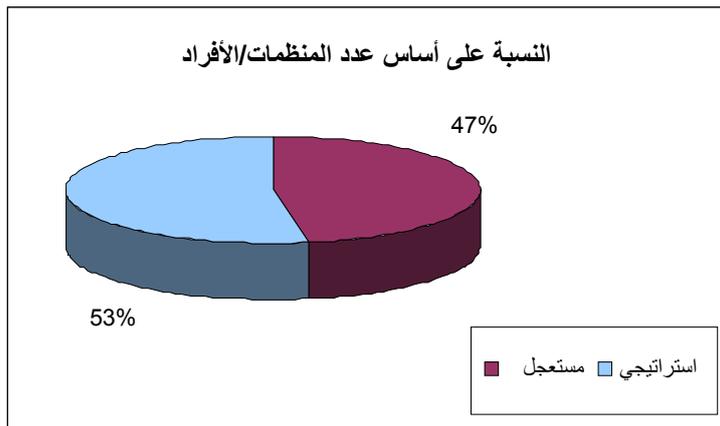
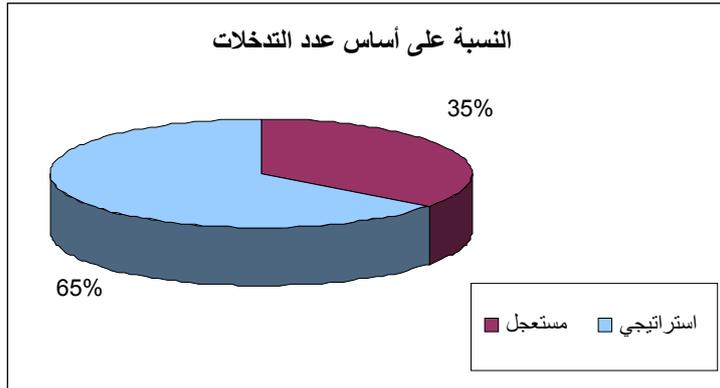
هدفت الاجتماعات إلى ضمان المراقبة الدورية لحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان التي تتسم بصعوبة الظروف فيها بشكل خاص، كما سعت أيضاً إلى تيسير التعاون وتطوير الإجراءات المنسقة مع شركاء المؤسسة الإقليميين والدوليين من أجل تقديم المزيد من المساعدة غير المالية للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون صعوبات خطيرة.

وقد كانت نتائج اجتماعات المتابعة هذه والإجراءات المنسقة مع العديد من الشركاء إيجابية بصفة خاصة، كما تبينه النقطة 3. وفي الوقت نفسه، تمت متابعة وضع أربع منظمات حقوق إنسان ومتابعة احتياجاتها، وتم رفع توصيات بذلك إلى المجلس من أجل اتخاذ قرار نهائي على جناح السرعة.

5. التدخلات في عام 2009 من منظور إحصائي

من أجل تيسير قراءة تحركات المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2009، تركز الرسوم البيانية في الصفحات التالية على ما يلي: نوع التدخل؛ المجالات المواضيعية، أنشطة المستفيدين؛ أنواع النفقات المشمولة؛ أنواع المتابعة؛ منظور النوع الاجتماعي؛ البلدان.

5.1 نوع التدخل

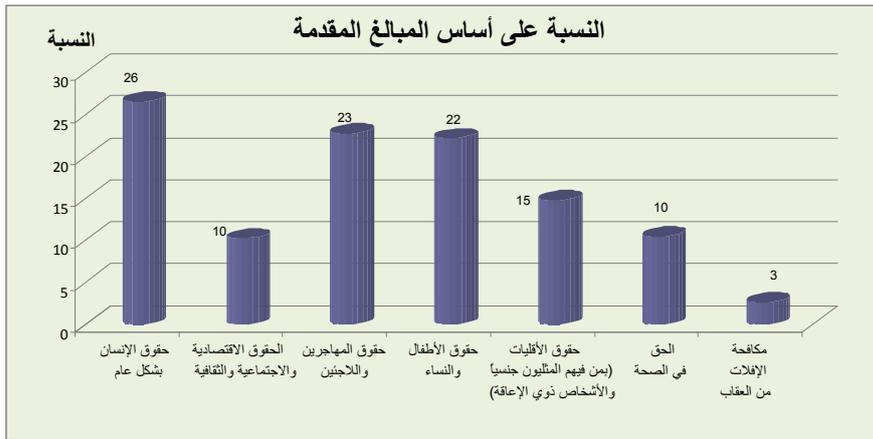
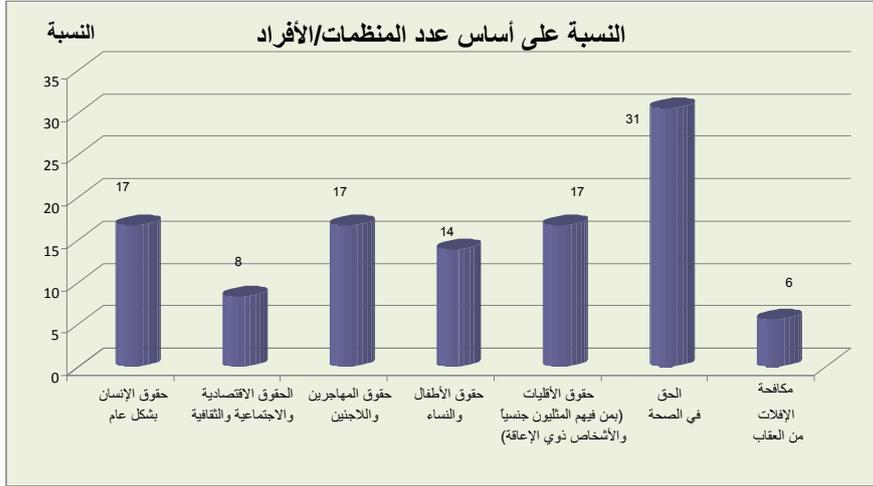
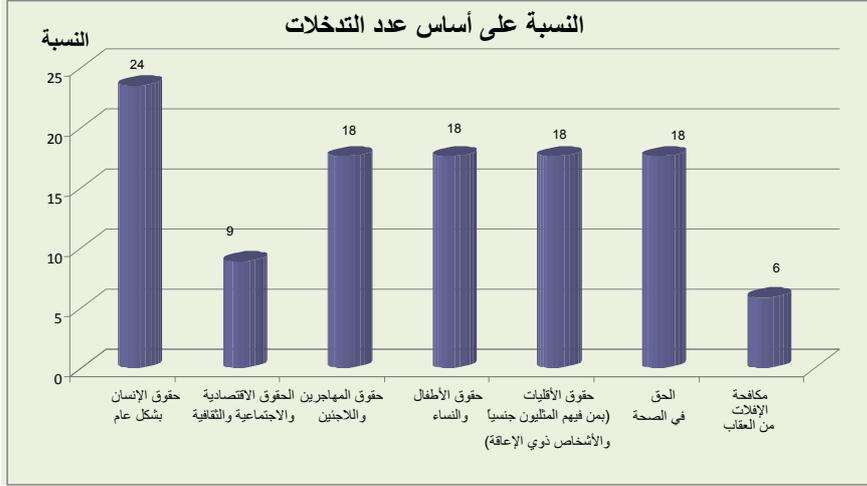


ظلت النسبة المئوية لتوزيع التدخلات المستعجلة والاستراتيجية دون تغيير نسبياً مقارنة بالعام الماضي.

تمثل التدخلات الاستراتيجية ثلثي إجمالي عدد التدخلات التي اضطلعت بها المؤسسة، ويُعزى ذلك بالأساس إلى رغبة العديد من جماعات ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة في أن تضع عملياتها على أسس أكثر مهنية وتعزز قدرتها على مواصلة أنشطتها. ولكن قلة من الجهات المانحة تولي أولوية لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية التي تتكبدها هذه المنظمات، رغم أن تلك النفقات تعتبر شرطاً أساسياً كي تقوم هذه المنظمات بتنفيذ برامجها واستراتيجياتها على المدى الطويل تنفيذاً فعالاً.

رغم أن مبالغ التدخلات المستعجلة (4,600 يورو بالمتوسط) قد انخفضت مقارنة بالتدخلات الاستراتيجية (12,000 يورو بالمتوسط)، فإن التدخلات المستعجلة تلعب دوراً مهماً ولا سيما في حسابات المؤسسة الأورو-متوسطة وذلك لأنها تستهدف بالأساس المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون ظروفاً متداعية وغير مستقرة في بلدان تعتبرها المؤسسة ذات أولوية.

5.2 المجالات المواضيعية²⁰



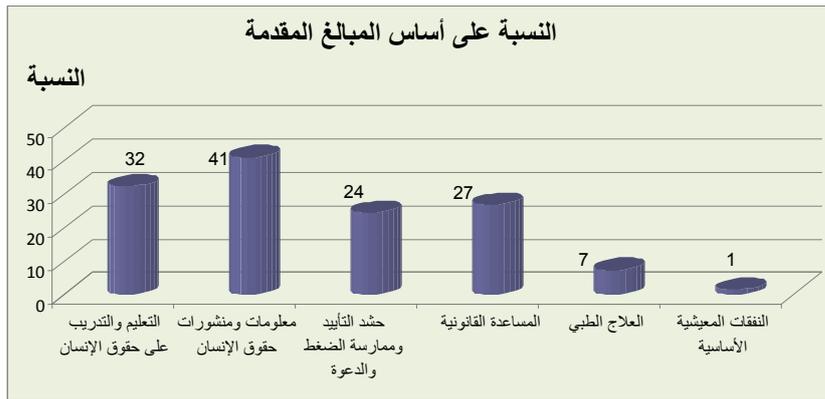
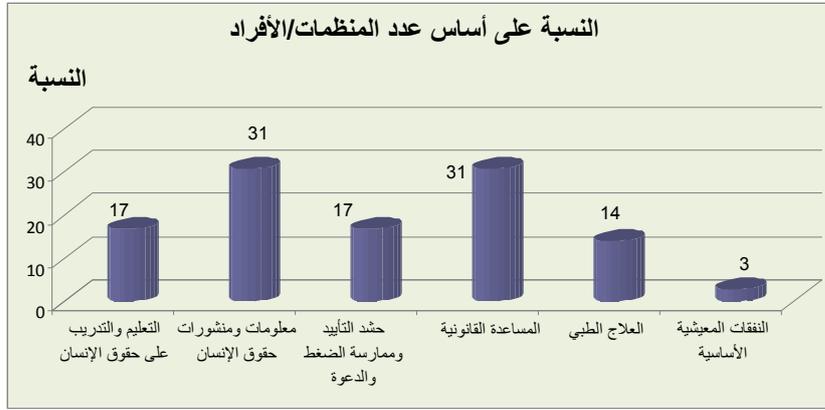
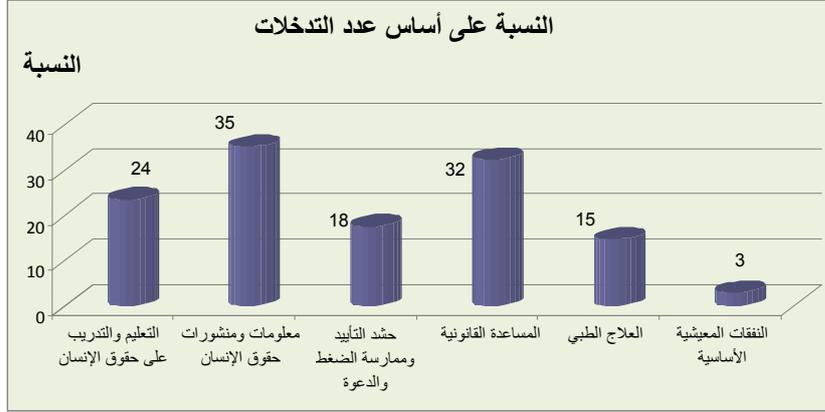
أولت المؤسسة الأورو-متوسطية في سياق تدخلاتها في عام 2009 اهتماماً خاصاً بتعزيز حماية حقوق الفئات الضعيفة بصفة خاصة (النساء والأطفال والمهاجرون واللاجئون والأقليات، بما في ذلك المثليون جنسياً والأشخاص ذوو الإعاقات)، دون الإلتفات بأي شكل من الأشكال من الأهمية التي توليها المؤسسة لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان المنطقة التي تشهد ظروفًا صعبة بشكل خاص.

تُظهر البيانات عند مقارنتها بعام 2008 زيادة في عدد التدخلات الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين في جنوب المتوسط وشرقه (زيادة مقدارها 8.5 في المئة)، وحقوق الأقليات (زيادة مقدارها 15 في المئة).

ثمة تباين بين نسبة المستفيدين ومبالغ التدخلات الواردة تحت بند "الحق في الصحة" ويرجع ذلك إلى تلقي عدة مدافعين علاجات طبية ذات كلفة أقل نسبياً.

²⁰ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة مجالات مواضيعية في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع المجالات المواضيعية ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

5.3 أنشطة المستفيدين²¹



تتنوع الأنشطة التي تضطلع بها الجهات المتلقية لتمويل المؤسسة الأورو-متوسطة تنوعاً كبيراً، وتمثل الرسوم البيانية الظاهرة في هذه الصفحة سوى جزءاً كبيراً منها.

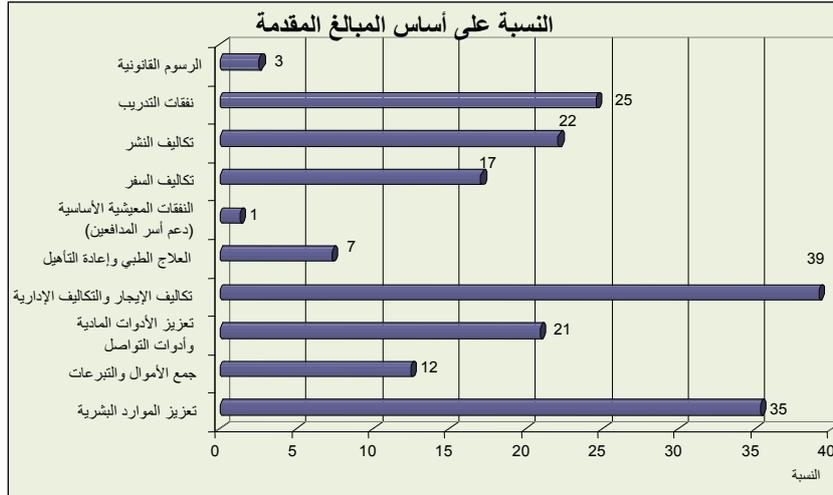
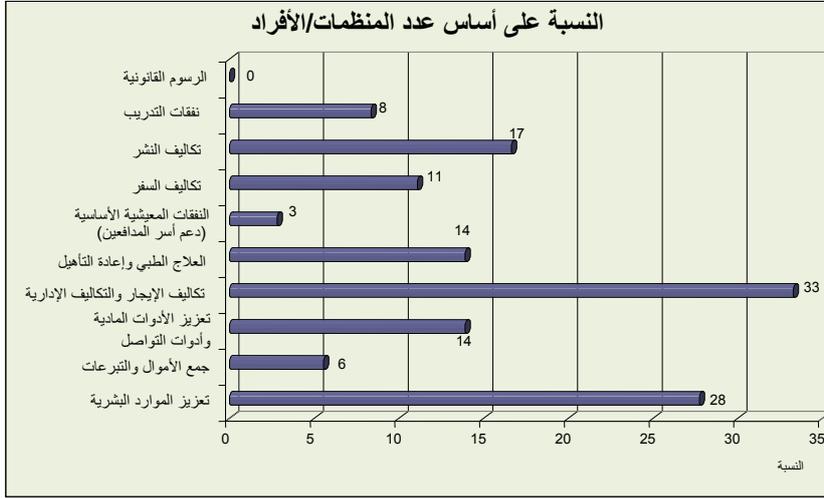
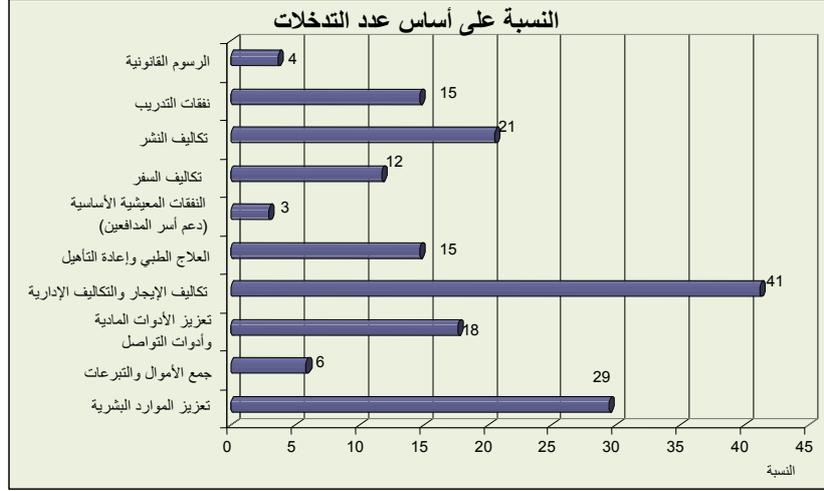
أنشطة المعلومات والمنشورات، والمساعدة القانونية، والتعليم والتدريب على حقوق الإنسان هي الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها متلقوا التمويل، سواء قيست هذه الأنشطة بعدد تدخلات المؤسسة أم بحجم المبالغ التي تنطوي عليها تلك التدخلات.

من أجل تمكين المنظمات غير الحكومية المستقلة من تعزيز قدراتها وإبراز أنشطتها على المدى المتوسط والبعيد، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة الدعم لتغطية النفقات المرتبطة بتشغيل تلك المنظمات – أي التكاليف التشغيلية والإيجار والتكاليف المرتبطة بالموارد البشرية والمادية.

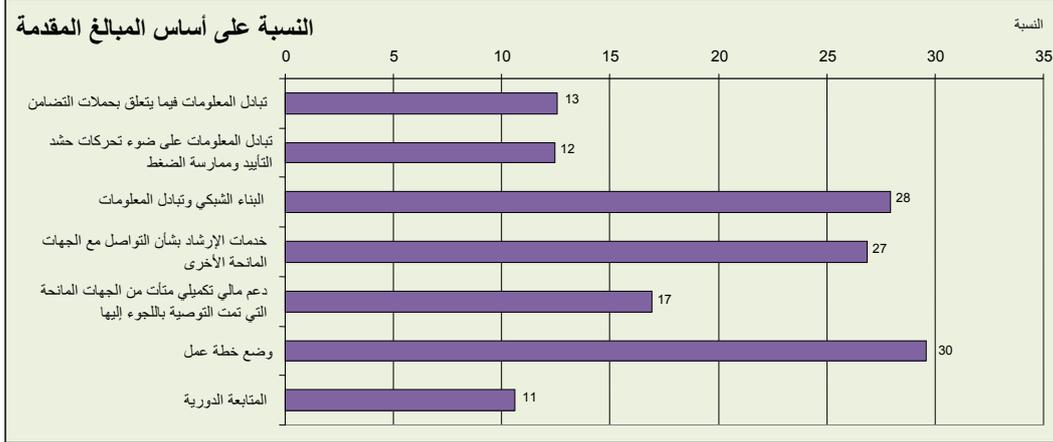
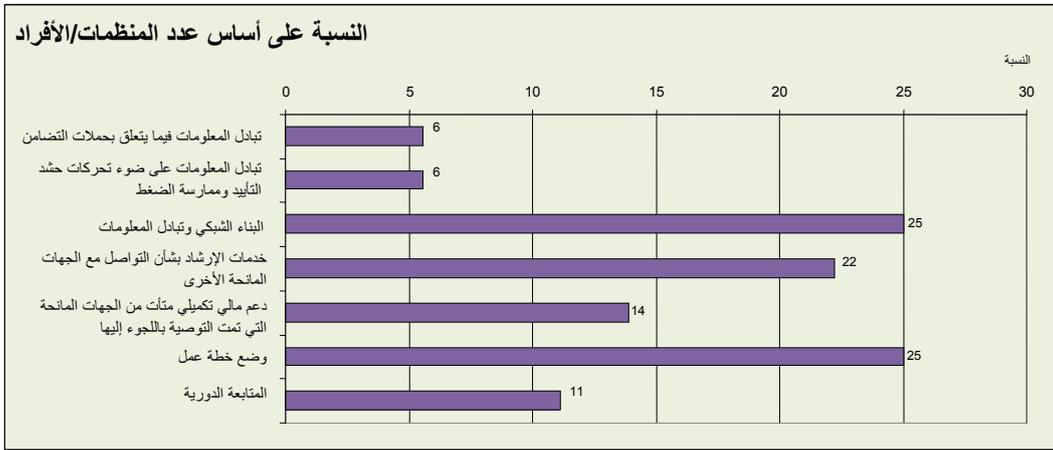
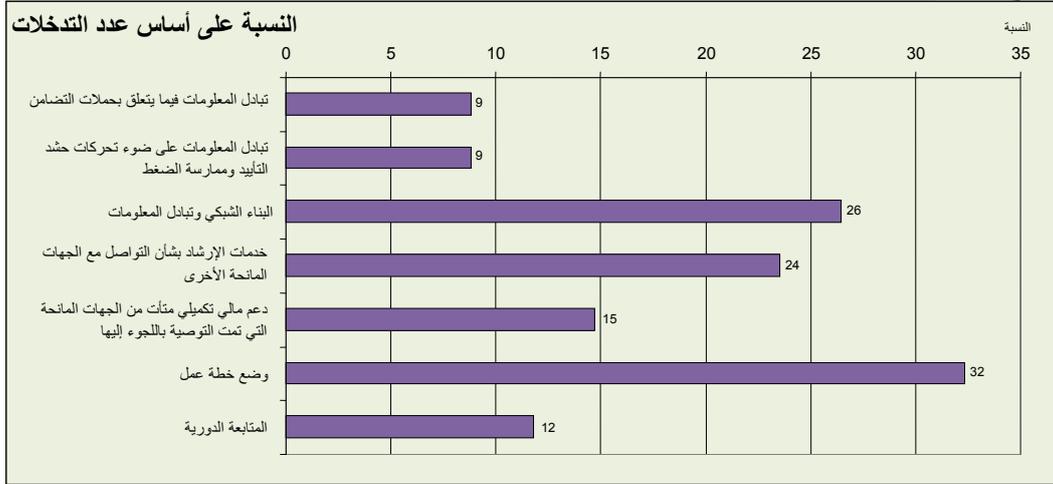
إن السبب الرئيسي وراء ارتفاع النسب المئوية تحت بند التعليم والتدريب على حقوق الإنسان يرجع إلى ارتفاع عدد المستفيدين النهائيين. فقد شارك نحو 40 عضواً شاباً من أعضاء المنظمات غير الحكومية في دورات تدريبية بشأن الصكوك والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان، وتطوير أدوات التواصل وإدارة المشاريع، وهي دورات نظمها متلقوا دعم المؤسسة في عام 2009.

²¹ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة أنواع أنشطة في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع أنواع الأنشطة ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

5.4 أنواع النفقات المشمولة²²

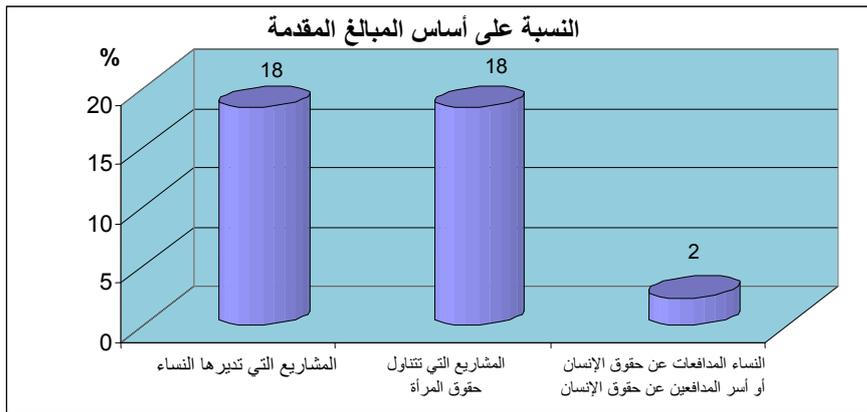
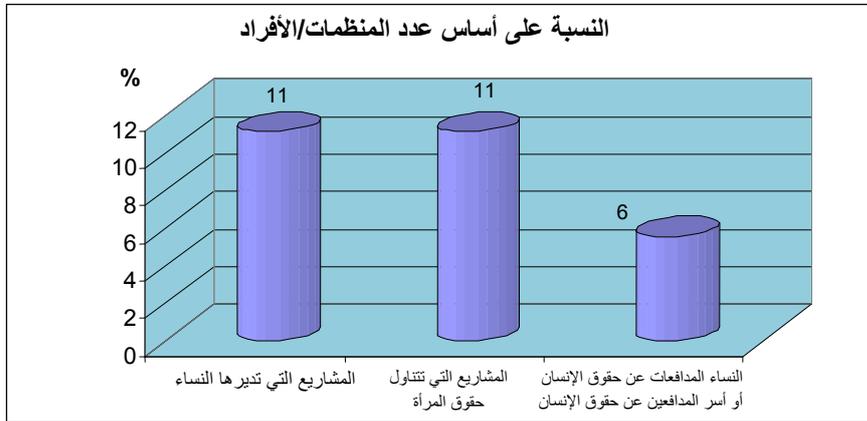
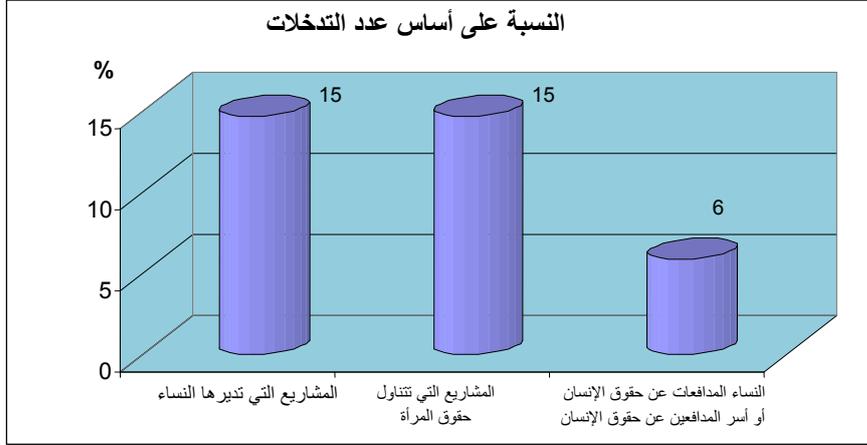


²² بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة أنواع نفقات في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع أنواع النفقات ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.



سعت المؤسسة الأورو-متوسطية بصورة أساسية وبوصفها وسيطاً ومستشاراً للمستفيدين منها إلى متابعة وضع خطط سنوية أو متعددة السنوات، ومتابعة تعزيز أنشطة البناء الشبكي وتبادل المعلومات، ومتابعة مدى التواصل مع الجهات المانحة المحتملة الأخرى خلال عام 2009.

²³ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة أنواع متابعة في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع أنواع المتابعة ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.



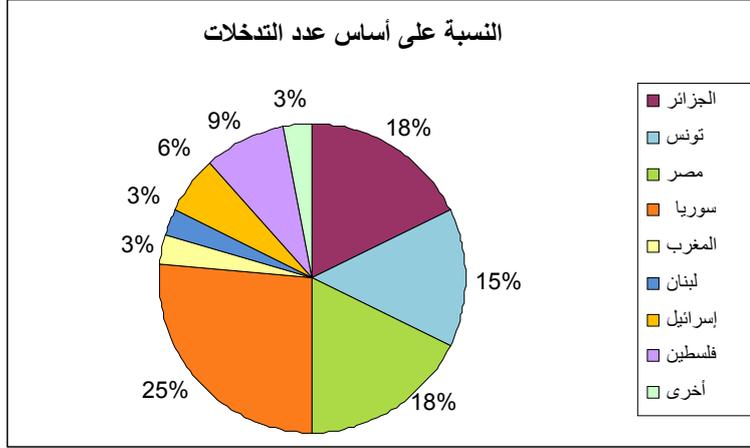
تعتبر القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي جزءاً أساسياً من استراتيجية التدخل التي تتبعها المؤسسة الأوروبية-متوسطة.

ولأن وضع المرأة الخاص ودورها في الدفاع عن حقوق الإنسان يتطلبان اهتماماً خاصاً، أولت المؤسسة درجة من الأولوية للمشاريع التي تتناول على وجه التحديد القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة النساء وقيادتهن كمدافعات عن حقوق الإنسان. ولم يطرأ تغيير على نسبة التدخلات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي مقارنة بالعام الماضي.

يعزى الانخفاض الملحوظ في الدعم الممنوح للمدافعات عن حقوق الإنسان ولأسر المدافعين عن حقوق الإنسان التي تتكون بالأساس من النساء والأطفال، مقارنة بعام 2008، إلى أن دعم المؤسسة كان مستمراً في السنوات السابقة، ولكن لم تكن هناك حاجة لتجديده في عام 2009.

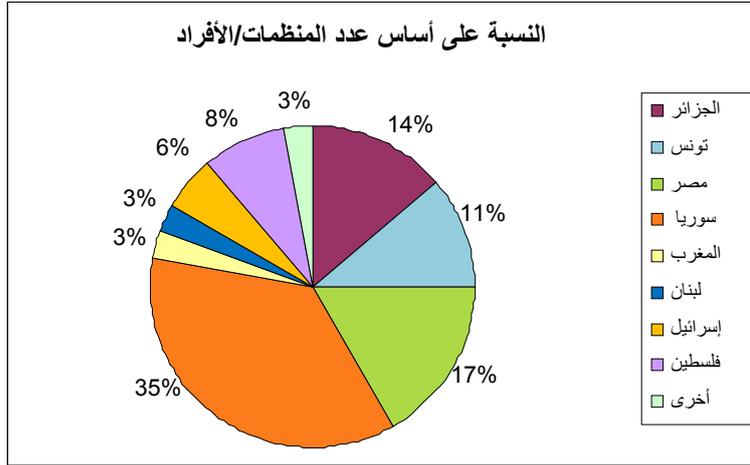
²⁴ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع القضايا التي تتعلق بالنوع الاجتماعي ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

5.7 البلدان

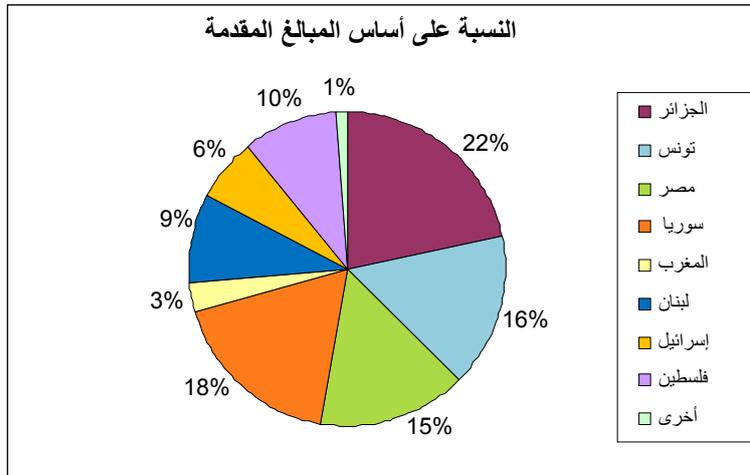


في ضوء الاتجاهات السياسية الرئيسية التي تجلت على الصعيدين الوطني والدولي، أبرز عام 2009 مجدداً الاحتياجات المستمرة التي أعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان الناشطون في سوريا ومصر والجزائر وتونس.

لا تستطيع المنظمات غير الحكومية المستقلة في تلك البلدان أن تحصل على اعتراف قانوني أو إنها تستطيع ذلك ولكن بصعوبة، لذا فإن لديها فرصاً محدودة للحصول على تمويل من مصادر وطنية أو دولية. ونتيجة لذلك، تواجه تلك المنظمات محدودية في نطاق عملياتها وفي فرص مواصلة أنشطتها على المدى البعيد. ولهذه الأسباب، واصلت المؤسسة الأورو-متوسطية إيلاء أولوية لهذه البلدان في إطار تدخلاتها في عام 2009.



طرأت زيادة على الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين والاسرائيليين مقارنة بالعام الماضي، ويعود السبب في ذلك بالأساس إلى تدهور حالة حقوق الإنسان. وتشير الفئة "أخرى" إلى المنظمات العربية للدفاع عن حقوق الإنسان العاملة بشكل رئيسي خارج المنطقة والتي تترك أنشطتها انعكاسات على حالة حقوق الإنسان في البلدان المشمولة بتدخلات المؤسسة الأورو-متوسطية.



6. المسائل التنظيمية

6.1 التقييم الخارجي، 2005-2008

أتمت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2009 التقييم الخارجي الأول لأنشطتها في الأعوام 2005-2008. ولقد أظهر هذا التقييم الواعد، الذي أنجزته شركة COWI A/S للاستشارات بتكليف من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيديا) والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (دانيدا) ووزارة الخارجية الهولندية، أن الخطر المحدق الذي واجهه المدافعون عن حقوق الإنسان قد انحسر عند تلقيهم التمويل العاجل، وأن أنشطة أولئك الذين تلقوا تمويلاً غير عاجل قد برزت واتسعت بشكل أكبر في المنطقة. كما أظهر التقييم أيضاً أن المؤسسة تنفرد بوضعها الذي يؤهلها "لتقديم منح للمدافعين والمنظمات في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأنها على أتم الاطلاع على حالة حقوق الإنسان في المنطقة والنتائج المترتبة على جهود المدافعين عن حقوق الإنسان" وأن المؤسسة قد "وضعت آلية ذات مصداقية عالية لتقديم المنح".

"ونظراً لحالة حقوق الإنسان في المنطقة، يظل التمويل العاجل وغير العاجل مهماً جداً بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في المنطقة. فالتمويل العاجل مهم لأنه يتسنى توفيره بطريقة سريعة وآمنة. أما التمويل غير العاجل فتكمن أهميته في أنه يقدم الدعم لمنظمات حقوق الإنسان حديثة النشأة التي تتناول قضايا حقوق الإنسان الحساسة وتتواصل مع الناس الذين ما كان ليتم التواصل معهم لولا تلك المنظمات."²⁵

وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية التي صاغها الخبراء الاستشاريون الخارجيون، وضعت المؤسسة في كانون الثاني/يناير 2010 قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن مقدمي الطلبات والمستفيدين وعن النتائج التي تمكن المستفيدين من تحقيقها بفضل المنح التي تلقوها. كما عملت المؤسسة الأورو-متوسطية على تنقيح الإطار المنطقي لنشاطها بإدخال مؤشرات كمية ونوعية يمكن التحقق منها. وفي مطلع عام 2009، شرع المجلس في تطوير وثائق التدخل الاستراتيجي المتصلة بالبلدان التي تحظى بأولية المؤسسة، وهي سوريا وتونس والجزائر ومصر، على أساس وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى أساس الخبرة التي اكتسبتها المؤسسة في السنوات الأخيرة. وختاماً، تكف الأمانة العامة على تصميم أدوات مبسطة وموحدة لتيسير مساهمة المستفيدين من الدعم. ومن المقرر أن تفرغ الأمانة العامة من وضع هذه الأدوات في العام الحالي (2010).

6.2 الشراكات وجمع الأموال

تشرفت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2009 بنيل ثقة الوكالة السويدية للتنمية الدولية، والمفوضية الأوروبية من خلال الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية، ووزارة الخارجية الهولندية، ومعهد المجتمع المفتوح وغيره من الصناديق الخاصة الصغيرة، حيث تلقت تبرعات سخية من هذه المؤسسات.

سعت المؤسسة أيضاً إلى تنويع مصادر تمويلها في محاولة لتأمين الموارد الكافية لمواصلة أنشطتها وزيادة عددها ضمن السياق الإقليمي. وفي هذا الصدد، عقدت المؤسسة عدة اجتماعات مع ممثلين عن وزارة الخارجية الفرنسية وقدمت بناءً على اقتراحاتهم طلباً إلى الوزارة، بيد أن الطلب وللأسف لم يُسفر عن النتيجة المرجوة.

قامت المؤسسة الأورو-متوسطية بجولة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في الفترة الواقعة ما بين 15-22 حزيران/يونيو 2009، وشاركت في اجتماعات ذات أهمية استراتيجية²⁶. ولم يقتصر غرض الزيارة على لقاء المؤسسات المانحة وحسب وإنما جاءت لترويج أنشطة المؤسسة ونشر رسالتها وأهدافها من خلال عقد اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث، والمؤسسات، وممثلي الجاليات العربية في كندا والولايات المتحدة بالإضافة إلى شخصيات أخرى. وكانت نتائج هذه الاجتماعات إيجابية للغاية حيث تمخضت عن تعزيز فرص التعاون مع أكثر من 15 شريكاً في مجال تقديم الدعم المالي والسياسي للمدافعين عن حقوق الإنسان في جنوب المتوسط، وزيادة احتمال حصول المؤسسة الأورو-متوسطية على دعم لأنشطتها من بضع مؤسسات خاصة. وبناءً على هذه الاجتماعات، قرر المجلس تسجيل المؤسسة الأورو-متوسطية "كمنظمة خيرية" بموجب المادة 501 (ج) (3) من قانون الإيرادات الداخلية الأمريكي، حيث سيؤدي ذلك إلى تعزيز فرصها في الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الأمريكية الخاصة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وقعت المؤسسة اتفاقية لإنشاء "صندوق الأصدقاء الأمريكيين" مع مؤسسة الملك بودوان في الولايات المتحدة لتكون الأخيرة بمثابة وكيل المؤسسة الأورو-متوسطية فيما يتعلق بالمسائل الضريبية.

²⁵ COWI A/S، التقييم الخارجي للمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، 2005-2008، التقرير النهائي، كانون الأول 2009. يمكن الاطلاع على الموجز التنفيذي للتقرير على الرابط التالي: <http://www.emhrf.org/usr/00000003/00000164.pdf>

²⁶ الجمعية العامة لمركز المؤسسة الأوروبية، روما، 13-14 أيار/مايو؛ مؤتمر مجموعة ممولي حقوق الإنسان الدوليين، نيويورك، 13-14 تموز/يوليو 2009.

وختاماً، يرى المجلس أنه من المهم للغاية أن توسع المؤسسة مشاركتها في شبكات المؤسسات العاملة في أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط من أجل تبادل الخبرات وتعزيز التعاون لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة. وفي هذا السياق، حضرت المؤسسة الأوروبي-متوسطة فعالية نظمها ملتقى المؤسسات العربية، وهو منبر حديث النشأة يدعم الحوار بين المؤسسات العربية، وقررت أن تتقدم بطلب للانتساب لعضوية الملتقى،²⁷ حتى تنمي المعرفة بدورها كجهة مانحة أوروبية-عربية، وتستفيد من فرص البناء الشبكي وترفع مستوى الوعي حول قضايا حقوق الإنسان. وختاماً، لا تزال المؤسسة الأوروبي-متوسطة عضواً منتسباً في مركز المؤسسة الأوروبية²⁸ وهو رابطة دولية للمؤسسات تسعى إلى تحقيق جملة من الأمور منها تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين المؤسسات في أوروبا وخارجها.

6.3 المعلومات والاتصالات

واصلت المؤسسة الأوروبي-متوسطة في عام 2008 سياستها المتمثلة في الحفاظ على سرية معظم المعلومات الخاصة بملتقي التمويل. وقد تم إرساء هذه السياسة المعمول بها حالياً نظراً للمخاطر الجسيمة التي يمكن أن تهدد الأنشطة والأشخاص الذين تم لأجلهم طلب التمويل أو منحه، فضلاً عن المستفيدين والمدافعين عن حقوق الإنسان الآخرين في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تضمنت المؤسسة شفافية أنشطتها عن طريق تزويد مناحيها الرئيسيين بمعلومات شاملة عن تدخلاتها وأنشطتها في مجال دعم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والجماعات والمدافعين المنخرطين في هذا المجال في المنطقة.

قامت المؤسسة أيضاً وبصورة منتظمة بتحديث موقعها على شبكة الإنترنت وتوسيعه وتقديم شروحات واضحة للمعايير التي تحكم طلبات الدعم العادي والمستعجل، فضلاً عن تحديد المواعيد النهائية لتقديم الطلبات، بلغات العمل الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية)، من أجل ضمان سهولة الوصول لهذه التفاصيل والوثائق الأساسية وضمان أنها متاحة أمام الجميع على موقع <http://www.emhrf.org>.

اتخذت المؤسسة كذلك خطوات لضمان أمن وسلامة الاتصالات والمشاورات الجارية بين الأمانة العامة والمجلس، ولتأمين فرصة الوصول الآمن إلى المواد المؤرشفة، والتي يمكن تقديمها لشركاء آخرين في بلدان قد تشهد ظروفًا صعبة. وفي تموز/يوليو 2009، أجرت الأمانة العامة دراسة مستفيضة لإنشاء صفحة آمنة على شبكة الإنترنت واتصلت بعدد من الشركات المتخصصة في تطوير وسائل الاتصالات ومواقع الإنترنت الآمنة. ومن بين العروض الكثيرة التي استلمتها الأمانة العامة، وقع الاختيار على العرض الذي قدمته شركة دولية متخصصة في خدمات التصميم وتكنولوجيا المعلومات، وحلول نظم إدارة المحتوى، والتجارة الإلكترونية، والإنترنت والإكسترنات، والهوية البصرية، والبرمجة والتطوير، وإدارة المشاريع، والمراجع والمراقبة، ولها مكاتب في السويد والمملكة المتحدة والدنمارك. وجرى الاختيار بعد إجراء تقييم لمعدل الجودة/السعر، مع كون مستوى الأمن شرطاً أساسياً في عملية الاختيار التي قامت بها المؤسسة. ومن المقرر أن تدخل صفحة الإنترنت الآمنة حيز التشغيل في عام 2010.

6.4 تحليل المخاطر والاستدامة

تتمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بتقديم المساعدات المالية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان جنوب المتوسط وشرقه، كما حددتها المؤسسة الأوروبي-متوسطة، فيما يلي:

- **خطر تفاهم القمع الذي يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان المتلقين لتمويل المؤسسة.** لم تؤد المساعدات التي قدمتها المؤسسة لغاية الآن إلى ضغوط جسدية أو قانونية أو نفسية على المدافعين وذلك بفضل الالتزام الصارم بالسرية في التعامل مع طلبات الحصول على التمويل وفي اتخاذ القرارات بمنح التمويل وفي إجراء الحوالات المالية. وينطبق مبدأ السرية على كافة الوثائق المنشورة والمتاحة لعامة الجمهور حيث لا تتضمن أي إشارة إلى أسماء المستفيدين أو المبالغ الممنوحة.²⁹ كما تجري الاتصالات مع الأعضاء عبر قنوات مشفرة وأمنة. وفي الوقت نفسه، تقوم المؤسسة الأوروبي-متوسطة بتزويد مناحيها الرئيسيين بمعلومات عن كافة أنشطتها احتراماً منها لمبدأ الشفافية واتباع أقصى درجات الحيلة والحذر.

²⁷ ملتقى المؤسسات العربية هو رابطة للمؤسسات العربية تسعى إلى تعزيز الحوار والتشبيك والتعلم والتعاون بين أعضائها ومع شركائها بهدف تعزيز قدرة الهيئات الخيرية العربية على تحقيق رؤيتها. يعمل الملتقى حالياً كمُنبر للحوار بين 16 مؤسسة في المنطقة وخارجها.

²⁸ مركز المؤسسة الأوروبية هو رابطة دولية للمؤسسات ذات النفع العام والمناحين وهي مكرسة لخلق بيئة قانونية ومالية مواتية للمؤسسات؛ وتوثيق ما يحدث في مجالات تدخلها؛ وتعزيز البنية التحتية للقطاع؛ وتشجيع التعاون فيما بين المؤسسات نفسها وبين المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى في أوروبا وخارجها.

²⁹ إلا في حالة استثنائية واحدة مذكورة أعلاه حيث كان من الضروري الإفصاح علناً من أجل إثارة القضية على المستوى الدولي.

■ خطر قيام طرف ثالث باعتراض التمويل أو إعاقة وصوله إلى المدافع عن حقوق الإنسان متلقي التمويل. ظلت النتائج لغاية الآن مُرضية نسبياً في هذا الجانب، مع وجود استثناء واحد: في مطلع عام 2010، تم اعتراض الأموال التي كانت مقررة أن تدعم خدمات التعلم والتوثيق لدى الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات كجزء من الجامعة النسوية إلهام المرزوقي بصورة تعسفية. وقد ردت المؤسسة على الفور بإثارة القضية لدى عدة هيئات بما فيها البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. ولا تزال المسألة منظرية أمام المفوضية الأوروبية. كما طلب مجلس المؤسسة وأمانتها العامة الدعم من البنك الدنماركي، ومن المؤمل أن تحل هذه المسألة في القريب العاجل. ولا تزال اليقظة في هذا الإطار مستمرة، حيث أخذت عدة تدابير احترازية وتم الحصول على تفاصيل من المدافع المعني، أثناء هذه الحادثة وبعدها.

■ خطر أن يترتب على تدخلات المؤسسة، عن غير قصد، آثار مزعومة لاستقرار المجتمع المدني (احتدام المنافسة، والتضليل، وما إلى ذلك) أو إساءة استخدام الأموال الممنوحة أو استخدامها بطرق احتيالية (الاختلاس والفساد، وغير ذلك). لقد تم لغاية الآن تفادي هذه المخاطر، كما إن هناك مراقبة مستمرة لاحتمالية نشوب مخاطر من هذا القبيل. وكذلك فإن إجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع ليس بذلك الحجم الكبير مما يقيد بالتالي أي إمكانية لإساءة استخدام التمويل. كما إن التقييم الدقيق الذي يتم إجراؤه قبل اتخاذ قرار التمويل والالتزام الأخلاقي الذي يقضه متلقوا التمويل على أنفسهم يشكلان عاملاً يحد من هذه المخاطر. ويتعين على المستفيدين اتباع عدد من الخطوات من أجل ضمان المساءلة، كما تقوم المؤسسة بمراقبة المستفيدين باستمرار. وتحتفظ بحقها في أن تطلب إرجاع الأموال الممنوحة إن لم يتم الوفاء بهدف العقد.

تستند استدامة أعمال المؤسسة الأورو-متوسطية إلى العناصر التالية:

- يحتاج المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة أن تتوفر لديهم إمكانية الاستفادة من تدخلات مرنة وسريعة ومستهدفة وذات أثر كبير على قدرتهم على مواصلة أنشطتهم.
- بالنظر إلى هيكل مجلس المؤسسة الأورو-متوسطية حيث إنه يضم قادة من عدة منظمات دولية (الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، المركز الدولي للعدالة الانتقالية) ومنظمات إقليمية (الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) فضلاً عن خبراء معترف بهم في المنطقة، فإن المؤسسة تمتلك إمكانية الوصول المباشر إلى منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، وبالتالي فهي في موضع يخلوها أن تستفيد من مصدر معرفة فريد من نوعه وذي كفاءة عالية من أجل الحصول بسرعة على المعلومات الموثوقة والمفصلة التي تحتاجها لمواصلة عملها، مما يرفع سوية تدخلاتها وقدرتها على الاستهداف.
- تظل المؤسسة الأورو-متوسطية على تواصل دائم مع شركائها ومع المجتمع المدني في إطار أنشطة المتابعة التي تقوم بها وزياراتها الدورية إلى المنطقة، ولذا فهي قادرة على الاستجابة لتغيرات الظروف المحلية والإقليمية والاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان.
- تركز المؤسسة الأورو-متوسطية عملها في منطقة معينة ذات معالم محددة بوضوح مما يتيح لها أن ترسم صورة خاصة بها وأن تصبح فاعلاً جديراً بالثقة في مجال تدخلاتها.
- تشجع المؤسسة الأورو-متوسطية مشاركة المنظمات القطرية والإقليمية والدولية الأخرى وتشجع تعاونها في الجهود المبذولة لتوفير دعم مؤسسي طويل الأجل للمدافعين عن حقوق الإنسان، إذ ثمة حاجة ملحة لوجود مشاركة وتعاون من هذا النوع.
- تدرس المؤسسة الأورو-متوسطية بعناية المخاطر التي ينطوي عليها تقديم تمويل محدود إلى المدافعين المعرضين للخطر، والمنظمات غير الحكومية الصغيرة الناشئة، والأنشطة المبتكرة.
- تحتل المؤسسة الأورو-متوسطية بفضل تواصلها الوثيق مع المنظمات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني موقعاً يؤهلها لأن تقدم المشورة وتتوسط بين المدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الدولية المانحة حينما يتبين بوضوح أن طلب التمويل المعني يمكن أن يحظى بدعم منظمة أخرى.
- تسعى المؤسسة الأورو-متوسطية بنشاط كي تنوع مصادر تمويلها الآمن من أجل مواصلة أنشطتها في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.
- وأخيراً وليس آخراً، يعتبر الحق والحرية في تكوين الجمعيات عنصراً محورياً في استراتيجية تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطية.

بقيت تشكيلة المجلس كما هي دون تغيير منذ عام 2009. ويتألف المجلس من تسعة أعضاء يضطلعون بعملهم على أساس تطوعي.

في أعقاب التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان واعتمدت في اجتماع الجمعية العامة للشبكة المنعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر 2008، اتخذت المؤسسة الأورو-متوسطة خطوات لضمان أن يتزامن اجتماع مجلس ممثليها، والذي يتكون من أعضاء عاديين ومنتسبين وفخريين من أعضاء الشبكة، مع اجتماع الجمعية العامة للشبكة في المستقبل. وقد تم تعديل النظام الأساسي للمؤسسة الأورو-متوسطة في عام 2009 ليعكس هذا التغيير، وقد تمت الموافقة على التعديل من قبل الوكالة الدنماركية للشؤون المدنية³⁰ ووفقاً للنظام الأساسي المعدل الذي اعتمده مجلس المؤسسة في تشرين الأول/أكتوبر 2009، سوف تتم تسمية أعضاء المجلس من الآن فصاعداً لمدة ست سنوات بدلاً من أربع سنوات. وسوف يتم عرض تجديد العضوية، والذي يجري بواسطة الاختيار المجمع عليه بين الأعضاء، في اجتماع الجمعية العامة المقبل للشبكة والمقرر عقده في عام 2011.

ضمت الأمانة العامة للمؤسسة الأورو-متوسطة الموظفين التالية أسماؤهم في عام 2009:

- آن-صوفي شيفر (حاصلة على درجة الماجستير في القانون الدولي العام) تعمل كمديرة برامج بدوام كامل في كوبنهاغن.
 - كاترين هويبي فريديكسن (حاصلة على درجة الماجستير في اللغات الأجنبية) تعمل كسكرتيرة إدارية بدوام كامل في كوبنهاغن.
 - شافية أليش (طالبة في اللغات الحديثة والتنمية الدولية)، تعمل كمساعدة بدوام جزئي لغاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر؛ روجيه جليخ (حاصل على درجة الماجستير في الاتصالات) يعمل كمتدرب بدوام كامل منذ تموز/يوليو 2009 في كوبنهاغن.
- استفادت المؤسسة الأورو-متوسطة أيضاً من خدمات محاسبية وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات على أساس مؤقت. قامت شركة ديلويت في كوبنهاغن بمراجعة حسابات المؤسسة الأورو-متوسطة.

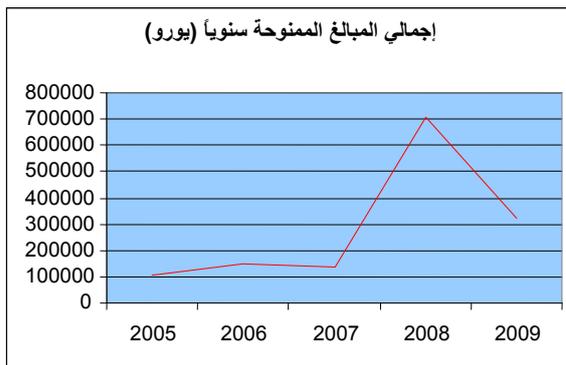
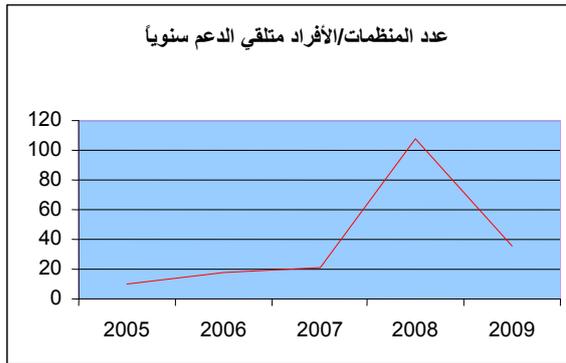
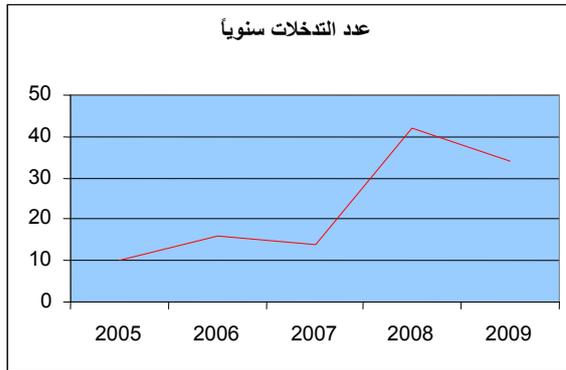
³⁰ لأن المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان مسجلة بموجب قانون المؤسسات الدنماركي، فإن أي مسألة قانونية تتعلق بهدف المؤسسة أو الغاية من إنشائها يجب أن تُحال إلى الوكالة الدنماركية للشؤون المدنية (Civilstyrelsen).

الملحق 1: لمحة عن تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الأعوام

2009-2005

قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر من 123 منحة إلى 181 مدافعاً عن حقوق الإنسان، من الأفراد والمنظمات على حد سواء، في منطقة جنوب المتوسط خلال الفترة 2009-2005. وقد بلغ حجم إجمالي الدعم المالي الذي قدمته المؤسسة أكثر من 1.5 مليون يورو.³¹

تُظهر الرسوم البيانية أدناه النمو في عدد التدخلات التي اضطلعت بها المؤسسة الأورو-متوسطة:



تُظهر هذه الرسوم البيانية حدوث تحول كبير على صعيد تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطة في عام 2008، وتُعزى هذه الزيادة في عدد التدخلات بشكل أساسي إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة ولا سيما في البلدان التي تستهدفها المؤسسة بتدخلاتها ذات الأولوية.

يرتبط التحول في توزيع الدعم في الفترة الواقعة بين 2005 و 2009 إلى الصورة المحددة التي وضعتها المؤسسة لنفسها على مدار السنوات الخمس الماضية. وبفضل هذه الصورة، غدت المؤسسة تُعرف بكونها مصدراً رئيسياً لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

ويمكن ملاحظة حدوث انخفاض على صعيد مبلغ الدعم الإجمالي المقدم وعدد المستفيدين في عام 2009. ويعود السبب وراء هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى أن العديد من المنح المقدمة في أواخر عام 2008 كانت لا تزال سارية المفعول في عام 2009.

وفي حين أن المؤسسة تتسم بالمرونة فيما يتعلق بالاحتياجات التي يتم تحديدها، إلا إنها تتوقع أن تقدم نحو 40 منحة سنوياً كحد أدنى في المستقبل.

³¹ قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة الدعم المالي لما نسبته 20 في المئة من أصل نحو 600 طلب ورد إليها من أجل الحصول على معلومات أو دعم مالي أثناء الفترة 2005-2009. لاحظ أن أعضاء الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان يمثلون 25 في المئة فقط من المستفيدين النهائيين من دعم المؤسسة الأورو-متوسطة وذلك لأنهم يمتلكون عموماً نطاقاً أوسع للتشبيك وجمع الأموال والتبرعات.

1. الاستعراض السردي

يندرج الدعم الذي تقدمه المؤسسة الأورو-متوسطة للدفاعيين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط ضمن ثلاث فئات رئيسية.

(أ) المساعدة المالية المستعجلة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ممن يواجهون صعوبات أو من هم في خطر

تشكلت ما نسبته 41 في المئة من تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطة من المنح قصيرة الأجل المقدمة بطريقة سريعة وملموسة وسرية في أوقات عصيبة إلى 109 مدافعين عن حقوق الإنسان لتمكينهم من التغلب على ظروف صعبة و/أو إبراز أنشطتهم وتعزيز فرص مواصلة هذه الأنشطة على المدى البعيد.

1. دعمت المؤسسة الأورو-متوسطة المدافعين عن حقوق الإنسان وأسره الذين كانوا يتعرضون لمضايقة نفسية وملاحقات قضائية كيدية وذلك بهدف تمكينهم من تجاوز محتهم؛
2. قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة دعماً للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين كانت حياتهم مهددة بسبب مشاكل صحية خطيرة، وذلك لتمكينهم من الحصول على ما يحتاجونه من العلاجات الطبية والدوائية سواء في بلدانهم أم خارجها. وقد تم تقديم هذا الدعم بسبب تعرض هؤلاء المدافعين لانتهاكات جسيمة و/أو لأنه كان يستحيل عليهم أن يقدرروا على تسديد نفقات العلاج نظراً لانخراطهم المستمر في الدفاع عن حقوق الإنسان؛
3. قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة دعماً لمنظمات حقوق الإنسان التي كانت مستهدفة من قبل السلطات (رفض منحها الاعتراف القانوني أو تعليقه، وتجميد أرصدها، وما إلى ذلك) أو التي واجهت صعوبات مالية أو إدارية مفاجئة وغير متوقعة، وذلك بغية تمكينها من إعادة تنظيم استراتيجياتها بما يكفي لحين استقرار أوضاعها؛
4. وختاماً، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة دعماً للمشاريع التي توقف نجاحها بشكل رئيسي على القيام بتدخل في الوقت المناسب وذلك من أجل إبراز أنشطة الجهات المستفيدة من الدعم وزيادة فرصها في مواصلة تلك الأنشطة. وقد تم منح هذا الدعم لأنه لم يكن من السهل بالنسبة للمتقدمين بطلب الحصول على الدعم أن يحصلوا على التمويل اللازم من المانحين الآخرين في ظل ظروف مواتية من حيث المدة الزمنية وإجراءات السلامة.

(ب) المساعدة المالية الاستراتيجية الرامية إلى بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المستقلة لمساعدتهم في تنفيذ برامج ومشاريع تتناول موضوعات مبتكرة أو حساسة ضمن السياق الإقليمي

هدفت التدخلات الاستراتيجية، والتي تمثل معظم الدعم الذي تقدمه المؤسسة (59 في المئة)، بالأساس إلى إبراز أنشطة 72 جهة مستفيدة من الدعم وتعزيز مواردها البشرية وقدراتها الإدارية وذلك من أجل تمكينها من تطوير هياكل أو تنفيذ أنشطة مبتكرة وحساسة تهدف إلى نشر حقوق الإنسان في المنطقة وحمايتها.

وعلى سبيل المثال، تم تقديم الدعم الاستراتيجي لتحقيق ما يلي:

- دفع الإيجار وتكاليف التجهيزات المتصلة بإنشاء هياكل جديدة وإبراز أنشطة تنفذها مجموعات ومنظمات حقوق إنسان على الصعيدين الوطني والدولي؛
- دفع تكاليف السفر المتصلة بإيفاد بعثات مراقبة ونشر تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان من أجل التوعية بهذه الانتهاكات بين صفوف المنظمات غير الحكومية والحكومات والهيئات الحكومية الدولية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

- استخدام الموظفين اللازمين لضمان الإدارة الفعالة لمشاريع خاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان (مستشار قانوني، مدير مشاريع، محاسب، إلخ)، وتطوير مهارات البناء الشبكي وجمع الأموال والتبرعات للجماعات العاملة على قضايا حساسة؛
- تدريب الأعضاء الشباب في منظمات حقوق الإنسان على الصوك والآليات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وعلى تطوير أدوات للتواصل وعلى إدارة المشاريع.

وعلى وجه الخصوص، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطة الدعم لمدافعين سعوا لتصميم وتوسيع مشاريع تتناول قضايا حساسة وذات أولوية في السياق الإقليمي، أو تستهدف الفئات الضعيفة بوجه خاص أو التي تحتاج إلى مساعدة خاصة.

وفي سياق استعراض المجلس للمقترحات العادية المطروحة أمامه، أولى المجلس اهتماماً خاصاً بالقضايا المواضيعية التالية:

- حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء؛
- حماية حقوق المرأة وتعزيز القيادات النسائية؛
- توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بصورة عامة، ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب؛
- حماية حقوق الأقليات؛
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- مكافحة رهاب المثليين وحماية حقوق المثليين جنسياً؛

ج) الدعم غير المالي على سبيل متابعة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان من أجل تمكينهم من تحسين فرصهم في مواصلة أنشطتهم على المدى البعيد

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة الأورو-متوسطة لتحقيقها عبر تدخلاتها في ضمان قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة على تحسين فرصهم من أجل مواصلة عملهم على المدى المتوسط والبعيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، اضطلعت المؤسسة بدور المستشار للمستفيدين منها وشجعتهم على تنسيق أنشطتهم مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل ضمان حصول المدافعين وأسرهم على دعم فعال.

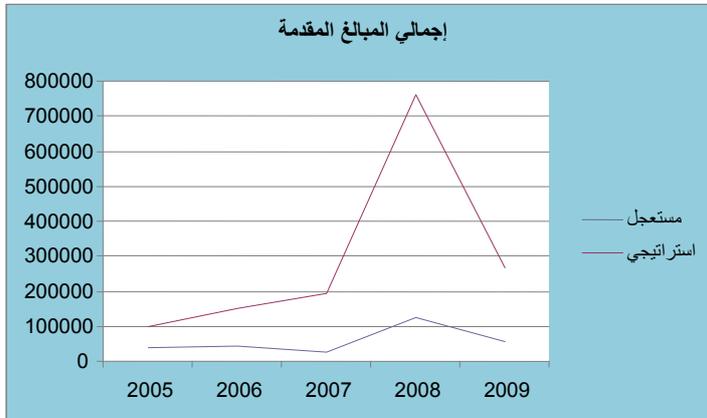
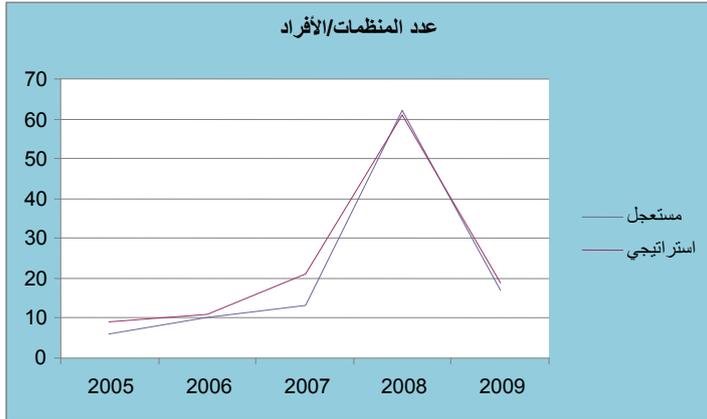
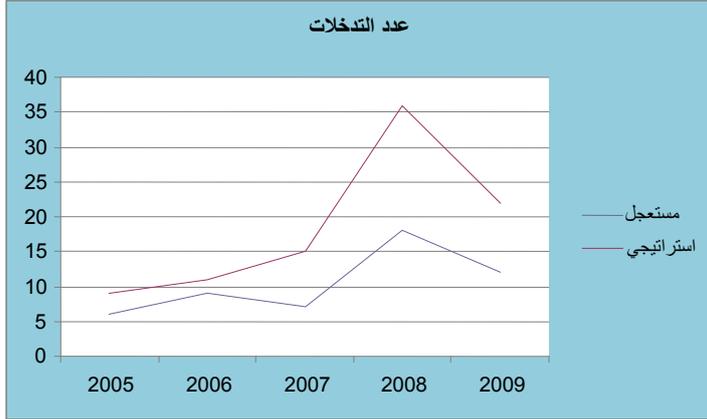
وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لأنشطة المؤسسة الأورو-متوسطة في سياق المتابعة:

- المساعدة في ضمان أن المنظمات والمؤسسات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الأخرى التي تكمل بأعمالها جهود المؤسسة الأورو-متوسطة سوف تتحمل بعضاً من التكاليف الإضافية المترتبة على الاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان.
- تنسيق أنشطتها مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية في سياق التدخلات التضامنية التي تقوم بها تلك المنظمات.
- تقديم المشورة للمنظمات بخصوص المقاربات المناسبة التي ينبغي اتباعها في سياق منهجيات المشاريع وجمع الأموال من مصادر خارجية. وكجزء من هذا الدور، قدمت المؤسسة، في عدد من الحالات، قائمة بأسماء الجهات المانحة المحتملة، وساعدت في تقديم طلبات الحصول على التمويل. كما شجعت المؤسسة على تطوير استراتيجيات للتدخل تساندها خطة عمل في مجال جمع الأموال والتبرعات.
- تشجيع التواصل بين عدد من الجماعات والمنظمات والمؤسسات الوطنية القائمة بتنفيذ مشاريع مماثلة في البلد نفسه أو في بلدان أخرى في المنطقة، أو مع الشبكات الناشطة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ويتمثل الهدف من هذا التواصل في تمكين تلك المنظمات والمؤسسات من تبادل الخبرات والمعلومات، والبحث في إمكانية مضافة الجهود وتنسيق الأنشطة، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي سيعزز الأثر الذي تتركه أنشطتها ويعمل على استدامة تلك الأنشطة.

2. الاستعراض الكمي

تم تصميم الرسوم البيانية أدناه بهدف تيسير إدراك حجم التدخلات التي قامت بها المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الفترة الواقعة بين 2005 و 2009. وتُظهر الرسوم البيانية أنواع الدعم، والمجالات المواضيعية، وأنشطة المستفيدين، وأنواع النفقات، والنوع الاجتماعي، والبلدان.

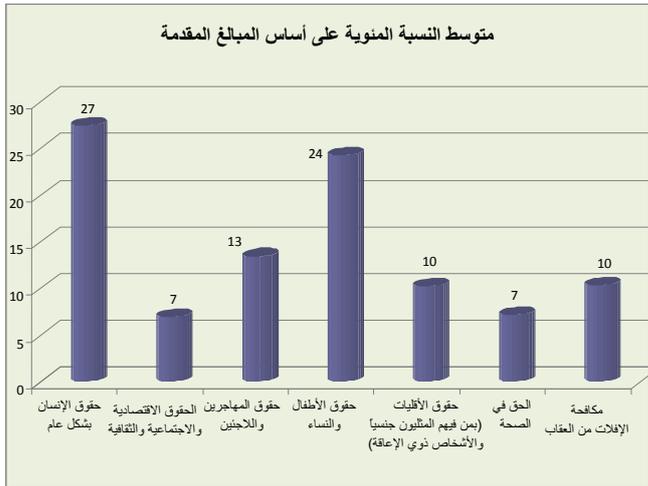
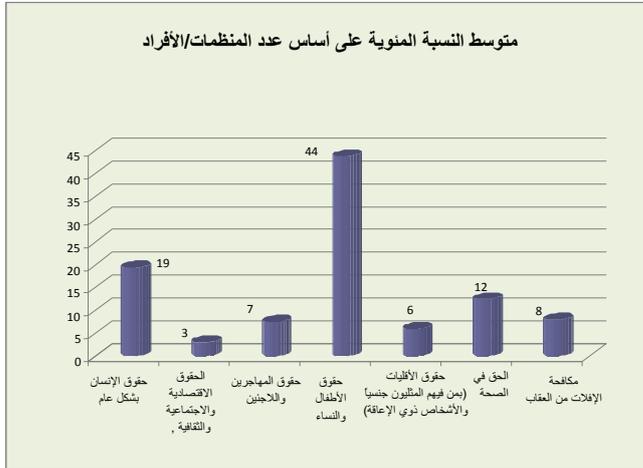
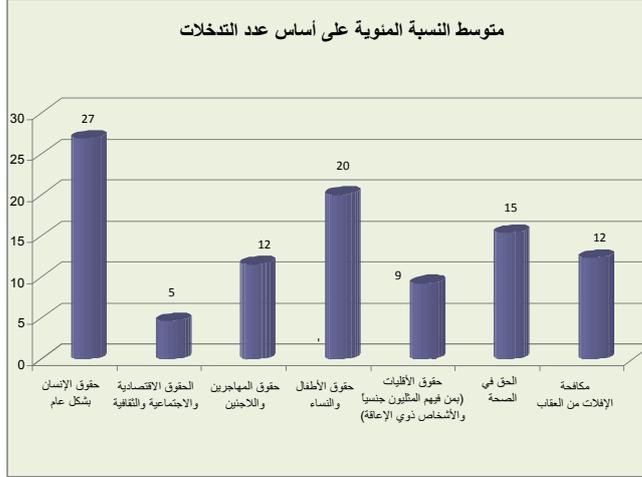
2.1 أنواع الدعم



توضح هذه الرسوم البيانية الاهتمام الذي توليه المؤسسة الأورو-متوسطة للدعم الرامي إلى تعزيز الموارد البشرية والمادية للمنظمات غير الحكومية المستقلة. يعمل معظم المدافعون عن حقوق الإنسان على أساس تطوعي، بيد أن بعضهم يحصل على تمويل مخصص لتمويل مشاريع محددة. ومع ذلك، تُظهر الطلبات التي تلقتها المؤسسة نقصاً كبيراً في الموارد التي من شأنها أن تُمكن المدافعين من وضع المنظمات المستقلة التي يعملون بها على أساس أكثر مهنية واستدامة من أجل إبراز أنشطتها وتعزيز فرص مواصلة أنشطتها على المدى البعيد.

ترجع الزيادة في عدد المدافعين المتلقين للدعم المستعجل في عام 2008 بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستويات القمع التي استهدفت الجماعات الداعية لإرساء نظم ديمقراطية تحترم حقوق المواطنين، وتكفل حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وتقضي على التمييز. وبالرغم من هذا الاتجاه، ظل المبلغ الإجمالي لتمويل التدخلات المستعجلة منخفضاً لأن ثمة سقف لهذه التدخلات مقداره 5,000 يورو لكل تدخل. ومع ذلك فإن تأمين مبالغ صغيرة بسرعة يعد أمراً ضرورياً حيث إن بوسع هذه المبالغ أن تترك أثراً بالغاً على قدرة المدافعين الجسدية والنفسية على تنفيذ أنشطتهم.

2.2 المجالات المواضيعية³²

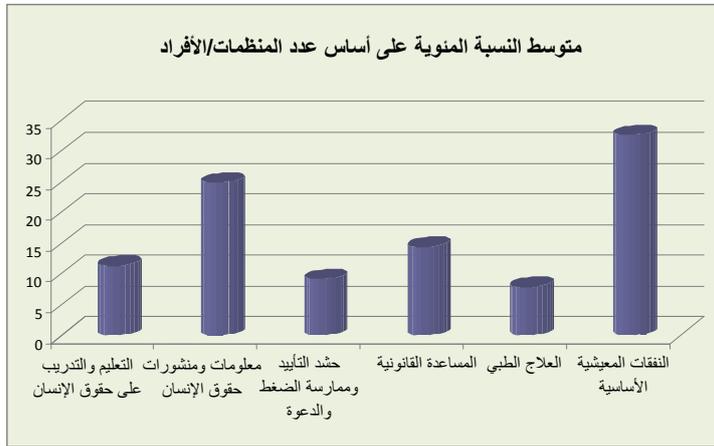
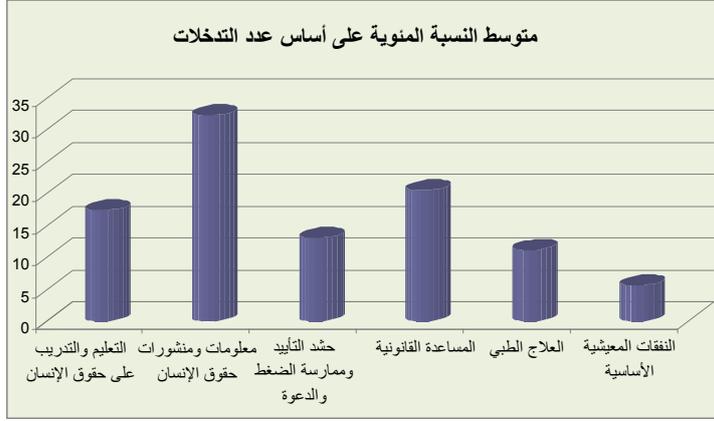


أولت المؤسسة اهتماماً خاصاً في الفترة 2005-2009 لتقديم حماية أكبر لحقوق الفئات التي تعتبر أكثر عرضة للخطر نظراً لطبيعتها الخاصة ونظراً للبيئة من حولها (تضم هذه الفئات النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين والأقليات والمثليين جنسياً).

وهذا لا يعني أن المؤسسة أولت اهتماماً أقل لأنشطتها ذات الطبيعة الأكثر تقليدية والمتصلة بدعم وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة (مراقبة الوضع العام لحقوق الإنسان وتوثيقه، ومكافحة الإفلات من العقاب)، بالنظر إلى البيئة المتقلبة.

³² بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة مجالات مواضيعية في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع المجالات المواضيعية ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

2.3 أنشطة المستفيدين³³



تتنوع الأنشطة التي يضطلع بها المستفيدون من المساعدة المالية التي تقدمها المؤسسة الأورو-متوسطة تنوعاً كبيراً. وتُظهر الرسوم البيانية الواردة هنا عينة تمثيلية فقط من تلك الأنشطة.

كانت أنشطة المعلومات والنشر والمساعدة القانونية هي الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المستفيدون، سواء قيست بعدد المنح المقدمة من قبل المؤسسة أم بقيمتها الإجمالية.

يهدف مساعدة المنظمات غير الحكومية المستقلة في بناء قدراتها وإبراز أنشطتها على المدى المتوسط والبعيد، مولت المؤسسة الأورو-متوسطة التكاليف العامة لهذه المنظمات، بما فيها تلك التكاليف المتصلة باستئجار المكاتب والتجهيزات فضلاً عن الموارد البشرية والمادية.

يُعزى التباين في النسب المئوية تحت بند "النفقات المعيشية الأساسية" بشكل رئيسي إلى كون المبالغ المعنية تمثل نسبة قليلة نسبياً من إجمالي المبالغ، في حين أن عدد المستفيدين مرتفع. ومع ذلك، كان لتحركات الدعم هذه التي اضطلعت بها المؤسسة أهمية استراتيجية في عملها على مدى الفترة 2005-2009.

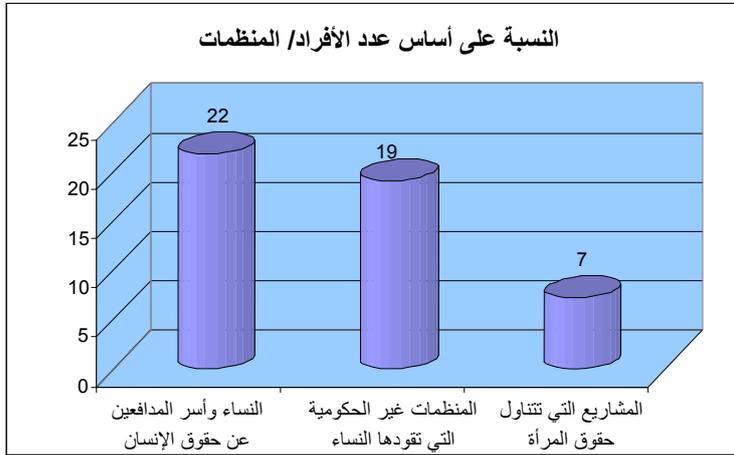
³³ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة أنواع أنشطة في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع أنواع الأنشطة ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

2.4 أنواع النفقات³⁴



³⁴ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة أنواع نفقات في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع أنواع النفقات ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

2.5 النوع الاجتماعي³⁵



تستأثر مسألة حقوق النساء المدافعات عن حقوق الإنسان ودورهن بمكانة مركزية في من استراتيجيات تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطة.

ركزت المؤسسة الأورو-متوسطة على مدى الفترة 2005-2009 تركيزاً خاصاً على تعزيز مشاركة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان بوصفهن وكلاء أساسيين للتغيير في المنطقة، حيث تلعب مشاركة المرأة وقيادتها المعززة دوراً رئيسياً في تعزيز العدالة الاجتماعية، ومنع العنف، واحترام حقوق النساء، والإدماج المستمر لقضايا النوع الاجتماعي في البرامج المصممة لنشر حقوق الإنسان وحمايتها.

في حين قامت العديد من البلدان في المنطقة بتعديل قوانين الأسرة لديها بفضل الجهود المتواصلة التي بذلتها منظمات حقوق المرأة، ما زالت المخاوف قائمة بسبب التوجه المتنامي لدى بعض الحكومات بتبني مواقف العناصر المحافظة في الحركة الإسلامية في محاولة من هذه الحكومات لإضفاء مظاهر الشرعية على أنظمتها.

وهكذا يرتبط تعزيز مشاركة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان ارتباطاً وثيقاً بالتحدي القائم من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.

³⁵ بعض المنح تنتمي أساساً إلى عدة قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي في وقت واحد، وقد تم تضمين هذه المنح في إطار جميع القضايا التي تتعلق بالنوع الاجتماعي ذات الصلة، وذلك للحفاظ على صورة عامة ملائمة قدر الإمكان. هذا النهج يعني أن النسبة الإجمالية لجميع الفئات قد يتجاوز 100.

2.6 البلدان

تعكس طلبات التمويل التي تلقتها المؤسسة الأورو-متوسطية في الأعوام 2005-2009 الاتجاهات السياسية الوطنية والدولية الرئيسية في المنطقة، كما تعكس تطور الصراعات ذات العواقب المأساوية. وقلمنا تحظى المنظمات غير الحكومية المستقلة في سوريا وتونس والجزائر ومصر، هذا وإن حظيت أصلاً، بإمكانية تسجيل أنشطتها بموجب القانون، لذا فهي لا تملك سوى فرصة محدودة في الحصول على التمويل المحلي والدولي. ونتيجة لذلك، فإنها لا تجد أمامها إلا نطاقاً ضيقاً لتنفيذ عملياتها التشغيلية وتكون فرصها في مواصلة أنشطتها مستقبلاً محدودة أيضاً. وفي الوقت نفسه، أدى توقف عملية السلام في الشرق الأوسط، والنزاعات بين الفلسطينيين أنفسهم، والحصار الإسرائيلي والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إلى نشوء أزمة إنسانية غير مسبوقه تتفاقم بفعل انتشار انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تجد من يعاقب عليها.

أعطت المؤسسة الأورو-متوسطية أولوية للاستجابة لاحتياجات المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في هذه البيئة أخذة بعين الاعتبار المستوى المعيشي في هذه البلدان (والذي يفسر على وجه التحديد ارتفاع حجم المبالغ المالية المقدمة للمدافعين في فلسطين وإسرائيل).

يُعزى الانخفاض النسبي في عدد المنح المقدمة للمدافعين عن حقوق الإنسان في لبنان والمغرب والأردن إلى توفر مصادر أخرى لتمويل المدافعين والجماعات في هذه البلدان وإلى امتلاك منظمات المجتمع المدني نطاق عمل أوسع نسبياً.

